مؤلف اقتباسات قضائية و قانونية
الجزء الأول -1 -

إعداد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين فاس المغرب

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 26

الصادر بتاريخ 10 يناير 2023

في الملف المدني رقم : 3843/1/7/2021

نزاع عقاري - شياع - حيازة - أثرها .

لا محل للحيازة بين الشركاء مطلقا ولا يكون لها أثر إذا ثبت أن أصل مدخل الحائز غير ناقل للملكية، ولا يحق لواضع اليد أن يغير بنفسه لنفسه سبب وضع اليد على الملك محل ادعاء الحيازة ولا الأصل الذي تقوم عليه عملا بمقتضيات الفصل 246 من مدونة الحقوق العينية.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض الموقع بتاريخ 16/04/2021 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبه، والرامي إلى نقض القرار رقم 201 الصادر بتاريخ 17/12/2020 في الملف رقم 1592/1403/2020 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء .

وبناء على المذكرة التعقيبية المدلى بها من طرف المطلوبين بواسطة نائبهم المودعة بتاريخ 03/08/2021 الرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على المستندات المدلى بها في الملف.

و بناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ 13/12/2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 10/01/2023

وبناء على المناداة على الأطراف ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة نحوى الهواس لتقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد الحسن البوعزاوي.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أنه بناء على الخلاصة الإصلاحية المنشورة بالجريدة الرسمية عدد 947 المؤرخة في 22 فبراير 2017 مفادها أنه مقتضى طلب إصلاحي مصحح الإمضاء بتاريخ 03 يناير 2017 فإن مسطرة تحفيظ الملك المسمى "أ. أ. ك" موضوع المطلب عدد "..." الكائن بعمالة الدار البيضاء أنها سيدي عبد الرحمان دوار عريان الراس، ستتابع من الآن فصاعدا في اسم (ع. م. ج) (الطالب) بدلا من (أ.ك. ب)، مساحته المصرح بها 54 آر 28 سنتيار تقريبا، يحده شمالا الرسم عقاري عدد ..... شرقا مطلب التحفيظ عدد .....، جنوبا الرسم عقاري عدد "..."، وغربا مطلب التحفيظ عدد ..."، وعزز طلبه برسم ملكية مؤرخ في 26 دجنبر 2007 وبوكالة خاصة مؤرخة في 23 فبراير 2015، وبرسم شراء عدلي مؤرخ في 29 أبريل 2016 مضمن بعدد 57 فتعرض على المطلب المذكور ورثة (ب. (ب) بتاريخ 08/01/2016، كناش 48 عدد 261 مطالبين بحقوق في المطلب لكون الملكية التي بنت عليها (أ. ك .ب) مطلبها تتناقض مع الملكية الخاصة للورثة الشرعيين كلهم، وأن صاحبة الملكية هي من ضمن ورثة أبيها (ع. ر.ب)، وأن القطعة المتعرض عليها هي جزء لا يتجزأ من ملكية أبيها الصادرة في 14 شتنبر 1978 التي تبلغ مساحتها هكتار ونصف، وأنه لم تقع أية قسمة بين الورثة وهذا الجزء لازال على الشياع، وعززوا تعرضهم بملكية عدد 33 كناش 1 عدد 10 بتاريخ 08/03/2002 ووكالة عامة.

و بناء على التعرض المقدم من طرف أريد القيد بتاريخ 18/01/2016 كناش 48 عدد 263 يطالب فيه بحقوق على المطلب المذكور سماء على شراء (ج.م.ب .ا)، وعزز تعرضه بنسخة من رسم ملكية عدد 336 صحيفة 310 كناش 3 وصورة طبق الأصل من رسم شراء مضمن بعدد 90 صحيفة 93 كناش 16.

وبناء على التعرض المقدم من طرف م. ب. ب) ومن معه المقيد بتاريخ 04/05/2016 كناش : 48 عدد : 277 الذي يطالبون فيه حقوق في البقعة الموضوع المطلب المذكور تقدر مساحتها ب 5428 متر، وعززوا تعرضهم بنسخة من مخارجة الملك الشيخ (ع. ر. ب .م) المدعو بولد (ج.م)، وإراثة (ح. م)، ونسخة من إراثة.

وبناء على التعرض المقدم من طرف الأستاذ (م. ن) النائب عن ولد (أ.ج) و (م. و) و (م. ج)، والمقيد بتاريخ 16/04/2018 كناش 48 عدد 422، الذي يطالبون فيه بحقوق في المطلب، وعززوا تعرضهم بنسخة إراثتين، ونسخة عقد عدد 137 صحيفة 62 من كناش التركات، ونسخة عقد عدلي عدد 542 صحيفة 189 ، ونسخة ملكية محررة في 30/12/2009.

و بعد إحالة الملف على المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء من طرف المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالدار البيضاء آنها، أمرت بإجراء خبرة بواسطة الخبير (ع. ق.ه)، وبعد تبادل الردود وتمام الإجراءات، أصدرت المحكمة الحكم عدد 197 بتاريخ 09/12/2019 في الملف عدد 410/1403/2018 بعدم صحة جميع التعرضات ضد مطلب التحفيظ أعلاه. استأنفه المتعرضون ورثة (ب. ب)، وبعد إجراء المحكمة بحثا بعين المكان، والأمر بإجراء خبرة بواسطة الخبيرة (س. ب)، وتمام الإجراءات، وإدلاء النيابة العامة بمستنتجاتها، صدر القرار المشار إليه أعلاه، بإلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بصحة تعرض ورثة (ب. ب) على مطلب التحفيظ 8393/01، وهو المطعون فيه بالنقض.

حيث يعيب الطالب على القرار المطعون فيه في الوسيلة الأولى خرق مقتضيات المادة 37 من قانون التحفيظ العقاري، بدعوى أنه ينص في فقرته الأولى على ما يلي: "عند افتتاح المناقشات يعرض القاضي المقرر القضية ويعين المسائل التي تتطلب حلا دون أن يبدي أي رأي ثم يقع الاستماع إلى الأطراف ويقدم ممثل النيابة العامة إن اقتضى الحال مستنتجاته ثم يفصل في القضية إما في الحين وإما بعد المداولة"، ومقتضيات هذه المادة من النظام العام تثيرها المحكمة تلقائيا ويترتب عن مخالفتها البطلان والقرار حال من الإشارة إلى أنه بعد إحالة القضية على النيابة العامة قامت بإيداع مستنتجاتها أو تلاوتها بالجلسة فيكون باطلا ومعرضا للنقض.

لكن، حيث إنه خلافا للنعي، فإن الثابت من وثائق الملف أن النيابة العامة أو دعت مستنتجاتها الكتابية المؤرخة في 21/02/2020، وبالتالي فالوسيلة خلاف الواقع وهي غير مقبولة.

ويعيبه في الوسيلة الثانية بخرق قاعدة مسطرية أضر بالطالب بدعوى أنه أثار في مذكرته بعد الخبرة أن الملكية عدد 44 انبثقت عن رسم الشراء عدد 110 لموروث المطلوبين الهالك (ع. ر.ب) من البائعة (ع. ب. ب) واحبها لدينا من والدها ووالدها (ب. ب. ع) حصتها الشائعة في الأرض المسماة "ح.م"، مساحتها أربع مختارات المعينة حدودها بالرسم المذكور، وأن المساحة المبيعة مشاعة تبلغ هكتاران ونصف تقريبا، وأن متروك كل من والدة البائعة المذكورة ووالدها المملكة المغربية كان مشاعا مع بقية الورثة، وبالتالي فإن البيع المبرم بينها و بين موروث المتعرضين ينصب على واجب مشاع وليس على واحب مفرز، إن الم في البق أن أجريت قسمة بنية بين الورثة، فيبقى الشيء المبيع مشاعا تجهل حدوده، وأن الحدود التي وردت في الملكية عدد 44 ما هي إلا من صنع الهالك (ع. ر. ب) لا يعتد بها، الأمر الذي يحول دون قبولها محل تعرض، لكن رغم إثارة الطالب ذلك بصفة قانونية لم تتعرض المحكمة له، مما يكون معه قرارها قد خرق قاعدة مسطرية وأضر بحقوق الطالب، وهو ما يجعله معرضا للنقض.

ويعيبه في الوسيلة الثالثة بعدم الارتكاز على أساس قانوني وانعدام التعليل وخرق قاعدة مسطرية أضر بحقوق الطالب وخرق حقوق الدفاع، بدعوى أنه أثار أيضا من خلال مذكرته بعد الخبرة أن الأرض موضوع الملكية عدد 44 سبق للمطلوبين أن تقدموا بطلب تحفيظها تحت عدد "..." وتم تحديدها نهائيا وصدر حكم تحت عدد 2697/98 وتاريخ 28/12/1998 بت في جميع التعرضات الموضوعة ضد هذا المطلب، ولا يمكن الاحتجاج بالملكية المذكورة في مواجهة الطالب بعدما بت فيها بصورة نهائية اسما وحدودا ومساحة وموقعا، ولم تتم الإشارة إلى أن جزءا من هذا العقار لا يدخل في الوعاء العقاري للملك المسمى "ح. م" في مطلب التحفيظ عدد "..."، وهذا ما أكدته الشهادة الصادرة عن المحافظ على الأملاك العقارية بالدار البيضاء أنفا المؤرخة في 06/02/2019 التي سبق الإدلاء بها والتي أشارت إلى أن هناك أحكاما صدرت في شأن هذا المطلب عدد "..."، ولا سيما الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالحي الحسني المشار إليه أعلاه الذي يفيد صحة جميع التعرضات ضد المطلب عدد ..."، وأنه في ميدان التحفيظ العقاري لا يسوغ الاستناد من جديد إلى وثيقة ملكية وغيرها من الوثائق المماثلة في مطلب التحفيظ أو في تعرض على مطلب التحفيظ أجريت في شأنها المسطرة الإدارية أمام المحافظة العقارية ثم المسطرة القضائية بعد إحالة النزاع على محكمة التحفيظ وإصدار حكم بات في التعرض لأن الوثيقة تكون قد استنفذت مفعولها وأصبحت ملغاة وفي حكم العدم، والمحكمة أثير أمامها ما ذكر لكنها لم تتعرض له ولم تبد رأيها، فكان قرارها غير مرتكز على أساس قانوني ومنعدم التعليل ومشوبا بخرق قاعدة مسطرية أضر بالطالب، وحرق حقوق الدفاع، مما يجعله معرضا للنقض.

المغربية لانعدامه، بدعوى أن المحكمة تراجعت عن الخيرة المنجزة ابتدائيا من طرف الخبير (٥) التي أثبتت أن مطلب الطالب عدد "..." لا يدخل ضمن ملك المطلوبين، وأمرت بإجراء خبرة جديدة بواسطة الخبيرة (س. ب) التي بينت العكس بأن الطلب المذكور يدخل في ملك المطلوبين، ومحكمة الاستئناف لم تبرر طرحها للخبرة الابتدائية والأمر الحارة جديدة لتسفر عن نتيجة متناقضة وتكون هذه النتيجة هي التي بنت عليها قرارها وبالرجوع الى الخبرة المعتمدة، يتجلى أن الخبيرة لم تنهج السبل التقنية المتعارف عليها للوصول إلى الحقيقة، فجاءت خبرتها بعيدة عن الاحترافية اللازمة لإنجازها، فما استخلصته من معاينتها بالنسبة للحدود المرسومة جاءت مخالفة للواقع وللمخطط البياني الصادر عن مصلحة المسح العقاري التابع للمحافظة العقارية، في حين أن الخبرة الابتدائية أنجزت بطريقة تقنية واحترافية، واعتمد الخبير المعين على مراجع ثابتة المتمثلة في أحجار الحدود وأنه نظرا لتناقض الخبرتين كان على المحكمة أن تأمر بخبرة ثالثة تحكيمية، لكنها لم تفعل فأخذت بخبرة يحوم حول نتيجتها الشك، ودون أن تجيب على ما أثاره الطالب من انتقادات للخيرة المذكورة، فجاء قرارها غير مرتكز على أساس قانوني، وناقص التعليل نقصانا يوازي العدامه ومعرضا للنقض.

ويعيبه في الوسيلة الرابعة بعدم الارتكاز على أساس قانوني ونقصان التعليل الموازي

لكن، ردا على الوسائل الثلاثة الأخيرة مجتمعة لتداخلها، فإنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 37 من ظهير التحفيظ العقاري: "تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من قبل المتعرضين وطبيعته و مشتملاته ونطاقه ..." وبمقتضى المادة 255 من مدونة الحقوق العينية: "لا محل للحيازة: ..... بين الشركاء مطلقا، ....."، وطبقا للمادة 246 من نفس المدونة: "لا تقوم الحيازة ولا يكون لها أثر إذا ثبت أن أصل مدخل الحائز غير ناقل للملكية، ولا يحق لواضع اليد أن يغير بنفسه لنفسه سبب وضع اليد على الملك محل ادعاء الحيازة ولا الأصل الذي تقوم عليه، والمحكمة لما ألغت الحكم الابتدائي بخصوص تعرض المطلوبين وقضت تصديا بصحته، استندت على: "... أن الملكية المضمنة بعدد 413 المنجزة بتاريخ 26/12/2007 تشهد بتملك (أ. ك. ب) لقطعة تسمى "خ. م" مساحتها 5428 م م يحدها شمالا الرسم العقاري عدد ..... وجنوبا المطلب عدد "..." وشرقا المطلب عدد ..... وغربا المطلب ...."، وهي التي يستند عليها (ع. م. ج) (الطالب) في مطلب تحفيظه بصفته مشتريا لها من (أ. ك.ب)، وأن الملكية المضمنة بعدد 44 صحيفة 53 والمسجلة في 14/09/1978 المعززة التعرض ورثة (ب. ب) تشهد بملكية جدهم (ع. ر.ب) لبقعة تسمى "ح. م" مساحتها هكتاران اثنان ونصف يحدها قبلة طريق أزمور ويمينا (ف) وشمالا (ك) وغروبا الشعبة ... وأن البحث المنجز بعين المكان من طرف هيئة المحكمة وبمساعدة المهندسة الطبوغرافية (س. ب)، أسفر عن أن هذه الأخيرة بعد دراستها للتصميم الهندسي للمطلب عدد "..." المقدم من ورثة (ع. ر. ب) ومن بينهم (أ. ك.ب) البائعة لطالب التحفيظ (الطالب) وموروث المتعرضين المطلوبين) (ب. ب) استنادا إلى الملكية عدد 44 المشار إليها، ورد به أنه يحده غربا المطلب عدد ...."، وبأن التصميم الهندسي لهذا المطلب ورد به أنه يحده شرقا المطلب عدد .... وأن (ع. م. ج) المستأنف عليه (الطالب) صرح سواء أمام هيئة المحكمة أثناء المعاينة أو أمام الخبيرة بأن المطلب عدد "..." الذي يحد المطلب موضوع الدعوى كان في ملك (ع. رب) موروث البائعة والمتعرضين (البائعة للطالب والمطلوبين)، كما أن الخبيرة ومن خلال دراستها للوثائق السنية وفي محضر التحديد الطبوغرافي للمطلب عدد .." والتصميم الهندسي للمطلب عدد لي والتصميم الهندسي للرسم العقاري عدد "..." والتصميم الهندسي للرسم العقاري عدد ..."، خلصت إلى أن الطلب عدد ... محل الدعوى يتواجد داخل الوعاء العقاري الذي يملكه ورثة (ع . ر) وتعلم البائعة للطالب والمطلوبين). ...

ويستخلص من تصريحات المستأنف عليه الطالب الم ومن المعلمون المحمرة أن المطالب عدد "" المقدم من ورثة (ع. ر. ب) لم يستغرق الملكية عدد 44 المؤسس عليها . .... ومن جهة أخرى أن الملكية عدد .... المؤسس عليها شراء طالب التحفيظ (الطالب) والمنجزة من طرف (أ. ك. ب) التي هي إحدى ورثة (ع. ر. ب) لا تقطع حجة باقي الورثة بصفتهم من

أقاربها وكون المدعى فيه يعود في الأصل إلى الأصل المشترك (ع. ر) ..."، تكون بهذه العلل غير المنتقد قد بنت قضاءها ليس فقط على تقرير الخبيرة المهندسة الطبوغرافية ولكن أيضا على البحث الذي أجرته هيئة المحكمة بعين المكان عند وقوفها على المدعى فيه رفقة الخبيرة المذكورة، وكذا على ما صرح به الطالب شخصيا أمامها، و استخلصت عن صواب في إطار تقييمها الموضوعية الخيرة والحجج الطرفين بعد ثبوت انطباقها على المدعى فيه، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل، أن ملكية موروث المطلوبين الذي هو أيضا موروث البائعة للطالب، عدد 44 المشار إليها أعلاه، وإن اعتمدت في مسطرة التحفيظ موضوع المطلب عدد "..." المقدم من طرف ورثة (ع. ر. ب) ومن ضمنهم البائعة لطالب التحفيظ، فإن هذا المطلب لم يستغرقها ذلك أن مطلب التحفيظ الحالي عدد "..." يتواجد داخل الوعاء العقاري الذي يملكه ورثة (ع. ر. ب) بمقتضى رسم الملكية المذكور، أن الحجة المثبتة للملك شياعا بين الورثة ترجح على التي تشهد به لأحد الورثة فقط، واعتبرت ضمنيا وعن صواب أنه أمام عدم ثبوت انتهاء حالة الشياع وفق ما تنص عليه المادة 24 وما يليها من مدونة الحقوق العينية والفصل 977 من قانون الالتزامات والعقود، فإنه متى ثبت الحوز والملك للموروث فإن الأصل هو استمرار الشياع بين ورثته وأن مدع التخصيص لجزء من المتروك ملزم بالإثبات في الاستحقاق لأن قاعدة الاستصحاب تقتضي بقاء الملك للورثة ما لم تثبت قسمته، والمحكمة لما تحت المنحى المذكور فيما انتهت إليه جاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما، وغير خارق للمقتضيات القانونية المحتج بخرقها خلافا للنعي، والوسائل على غير أساس.

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

لهذه الأسباب

و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد سعيد رياض رئيسا والمستشارين السادة نحوى الهواش مستشارة مقررة السعدية فنون، تحية بوحنان ومحمد المنور أعضاء. وبمحضر المحامي العام در احسن البوعزاوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد المصطفى العامري.

.....

.....

مدونة الحقوق العينية

صيغة محينة بتاريخ 12 مارس 2018

القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) كما تم تتميمه: بالقانون رقم 13.18 القاضي بتعديل المادة 316 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.18 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)؛ الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1448؛

ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية

المادة 246

لا تقوم الحيازة ولا يكون لها أثر إذا ثبت أن أصل مدخل الحائز غير ناقل للملكية، ولا يحق لواضع اليد أن يغير بنفسه لنفسه سبب وضع اليد على الملك محل ادعاء الحيازة ولا الأصل الذي تقوم عليه.

.....

.....

قرار محكمة النقض

رقم 60

الصادر بتاريخ 10 يناير 2022

في الملف الجنائي رقم : 20322/6/3/2019

جنحة الخيانة الزوجية - تنازل الزوجة عن المتابعة - أثره.

إن جنحة الخيانة الزوجية لا يمكن أن توصف إلا بوصف واحد، وأن تنازل الزوجة عن المتابعة لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير التكييف بخصوصه إلى جنحة المشاركة في الخيانة الزوجية.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المقدم من الناصر (عاد) بواسطة الأستاذ (س .هـ) بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 17/04/2019 لكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالجديدة، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات بنفس المحكمة بتاريخ 15/04/2019 في القضية

عدد 34/2019، القاضي بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف المحكوم عليه بمقتضاه من الأجل جنحة المشاركة في الخيانة الزوجية محكمة النقض بستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار محمد زحلول التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد محمد الحافظي المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من لدن الطاعن بواسطة الأستاذ (س.هـ) المحامي بهيئة الجديدة المقبول للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية للشروط المتطلبة في المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الثانية المستدل بها على النقض المتخذة من خرق القانون؛ ذلك أنه بالرجوع إلى وثائق الملف يتبين أن المشتكي (أ.ش) تنازل عن شكاية الخيانة الزوجية لفائدة زوجته (خ.س)، كما أن زوجة الطاعن تنازلت بدورها عن متابعة هذا الأخير عن جنحة المشاركة في الخيانة الزوجية، وأن الفصل 492 من القانون الجنائي ينص على أن تنازل أحد الزوجين عن شكايته يضع حدا لمتابعة الزوج أو الزوجة المشتكى بها من جريمة الخيانة الزوجية. لكن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أدانت الطاعن من أجل المشاركة في الخيانة الزوجية رغم أنه متزوج وله أربعة أبناء، وأن زوجته تنازلت عن متابعته وفق الثابت من تصريحه بمحضر الضابطة القضائية بكونه متزوج، تكون بذلك قد خرقت القانون وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه الموجب للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى المادتين المذكورتين فإنه يجب أن يحتوي كل حكم أو قرار على الأسباب الواقعية والقانونية التي انبنى عليها وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه .

وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بإدانة الطاعن من أجل جنحة المشاركة في الخيانة الزوجية استندت في ذلك على تصريحاته التمهيدية كونه مارس الجنس مع خليلته المتزوجة، وأن الاعتراف التمهيدي المدون بمحضر الضابطة القضائية يعتبر بمثابة مكاتيب وأوراق صادرة عن المتهم تثبت به جنحة الخيانة الزوجية دون مناقشة محضر استماع الطاعن أمام الضابطة القضائية كونه متزوج بعدما أدلى العقد بثبوت الزوجية الذي يثبت العلاقة الزوجية بزوجته المسماة (ب. د) التي صرحت بدورها أمام الضابطة القضائية أنها تتنازل عن متابعة زوجها بالخيانة الزوجية، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم

تناقش هذه المعطيات خاصة أن جنحة الخيانة الزوجية لا يمكن أن توصف إلا بوصف واحد وأن تنازل الزوجة عن المتابعة لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير التكييف بخصوصه إلى جنحة المشاركة في الخيانة الزوجية، وبذلك تكون ذات المحكمة قد خرقت مقتضيات الفصل 492 من القانون الجنائي وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه الموجب للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

من دون حاجة للبحث في الوسيلة الأولى.

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الاستئنافات بالمحكمة الابتدائية بالجديدة بتاريخ 15/04/2019 في القضية عدد 34/2019 وإحالة ملف القضية على نفس المحكمة البت فيه من جديد وهي مركبة من هيئة أخرى وتحميل الخزينة العامة الصائر.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة مصطفى نجيد رئيسا والمستشارين محمد زحلول مقررا أحمد مومن وعبد الناصر خرفي خالد يوسفي وبمحضر المحامي العام السيد محمد الحافظي وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.

2

.....

.....

مجموعة القانون الجنائي صيغة محينة بتاريخ 14 يونيو 2021

ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي كما تم تعديله

الفرع 6: في انتهاك الآداب

الفصل 490

كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا تربط بينهما علاقة الزوجية تكون جريمة الفساد ويعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى سنة.

الفصل 491

يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين أحد الزوجين الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية، ولا تجوز المتابعة في هذه الحالة إلا بناء على شكوى من الزوجة أو الزوج المجني عليه.

غير أنه في حالة غياب أحد الزوجين خارج تراب المملكة، فإنه يمكن للنيابة العامة أن تقوم تلقائيا بمتابعة الزوج الآخر الذي يتعاطى الخيانة الزوجية بصفة ظاهرة1.

الفصل 492

تنازل أحد الزوجين عن شكايته يضع حدا لمتابعة الزوج أو الزوجة المشتكى بها عن جريمة الخيانة الزوجية.

فإذا وقع التنازل بعد صدور حكم غير قابل للطعن، فإنه يضع حدا لاثار الحكم بالمؤاخذة الصادر ضد الزوج أو الزوجة المحكوم عليها.

ولا يستفيد مشارك الزوجة ولا مشاركة الزوج مطلقا من هذا التنازل.

الفصل 493

الجرائم المعاقب عليها في الفصلين 490 و491 لا تثبت إلا بناء على محضر رسمي يحرره أحد ضباط الشرطة القضائية في حالة التلبس أو بناء على اعتراف تضمنته مكاتيب أو أوراق صادرة عن المتهم أو اعتراف قضائي.

.....

.....

القرار عدد 105

الصادر بتاريخ 23 يناير 2020

في الملف الإداري عدد

2019/1/4/2295

قوة قاهرة - واقعة المرض - أثرها.

إن القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا، ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الأمر الذي كان من الممكن دفعه والمحكمة

[1] - تم تغيير هذا الفصل بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 24.03 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي

لما عللت قرارها بأن واقعة المرض التي أصابت المستأنف وإن كانت ثابتة، فإنها لا تعتبر إلا ظرفا مؤقتا يخوله الاستفادة من الإعفاء أو التخفيض من غرامات التأخير ولا يشكل قوة قاهرة يستحيل معها تنفيذ العقد استحالة مطلقة لانتفاء عنصر استحالة دفع الحادث، سيما وأن المستأنف كان بإمكانه الاستعانة بشخص آخر لتنفيذ العقد، و اعتبرت مطالبة المستأنف باسترداد مبلغ الضمانة النهائية غير مبنية على أساس كما ردت طلبه المتعلق بمواصلة تنفيذ . أو تمديده بعدما تبين لها من مراسلة صاحبة المشروع أن . هذه الأخيرة عمدت إلى فسخ العقد موضوع الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا ولم تخرق المقتضيات المحتج بخرقها العقد والوسيلة على غير أساس

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن ضمنها القرار المطعون فيه أن السيد (ع. ب) تقدم بتاريخ 11/9/2017 بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط، عرض فيه أنه بتاريخ 24 مارس 2016 أبرم عقدا مع المندوبية السامية للمياه والغابات من أجل القيام بقطع الأشجار والمواد العشبية للقطعة الغابوية رقم (...) الفصل رقم (...) الكائنة بـ (...) التابعة للجماعة السلالية (...) الجماعة القروية المناصرة إقليم القنيطرة، لكن الظروف الصحية التي ألمت به اضطرته إلى الخضوع إلى إجراء عمليتين جراحيتين ومنعته من الوفاء بالتزامه داخل الأجل التعاقدي المحدد في 18 شهرا، وأنه عمد إلى إشعار المدعى عليها بحالته الصحية بموجب مجموعة من المراسلات قصد استعطافها من أجل إمهاله أو تجديد العقد الذي يربط بينهما، وأنه بتاريخ 12/7/2017 توصل من المندوبية السامية بجواب تخيره فيه بعدم جدية طلباته، وأنه بناء على مقتضيات الفصلين 268 و 477 من قانون الالتزامات والعقود فإن التقصير الذي يكون راجعا إلى قوة قاهرة - المرض - يجعل المتعاقد في حل من أي التزام
والتمس الحكم بتجديد العقد أو تمديده، واحتياطيا الحكم بإرجاع مبلغ (66.000) درهم الذي يمثل مبلغ ضمانة المشاركة في حالة قبضه من طرف المدعى عليها لرفضها تجديد العقد أو تمديد أجله، واحتياطيا جدا الحكم بأن المدعى عليها لم تعد محقة في الاحتفاظ بضمان المشاركة والحكم تبعا لذلك بإعفاء بنك (...) من الضمان بمقتضى سند الضمانة رقم (...) بتاريخ 18/5/2016 مع تحميل الصائر على من يجب، وبعد تمام الإجراءات أصدرت المحكمة حكمها برفض الطلب مع إبقاء الصائر على رافعه، استأنفه المدعي أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي قضت بتأييده بمقتضى قرارها المطلوب نقضه

في وسيلة النقض الفريدة :

حيث يعيب الطالب القرار المطعون فيه بنقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق القانون ذلك أن التعليل الذي اعتمدته المحكمة غير قانوني ومخالف لروح الفصلين 268 و 269 من قانون الالتزامات والعقود، إذ أن المشرع حدد أسباب عدم الوفاء بالالتزام على سبيل المثال لا الحصر ونفس الحالة بشأن القوة القاهرة، وأن المحكمة اقتنعت بالحالة الصحية للطالب باعتباره واقعا ثابتا إلا أنها اعتبرته ظرفا مؤقتا لا يشكل قوة قاهرة في حين ان المرض قضاء وقدر، وأنه عند تعاقده مع المستأنف عليها كان حسن النية في تنفيذ كل بنود العقد إلا أن مرض القلب وما تطلبه منه من فحوصات وعمليات أربك كل حساباته، وهو مرض مزمن ويشكل عنصرا من عناصر القوة القاهرة التي تشكل ظرفا مانعا لتنفيذ الالتزام، وأنه راسل صاحبة المشروع التي تبين أنها فسخت العقد، وهو فسخ تعسفي ولا أثر له على صحة العقد وأنه يتعين نقض القرار.

لكن، حيث إن القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا، ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الأمر الذي كان من الممكن دفعه، والمحكمة لما عللت قرارها بأن واقعة المرض التي أصابت المستأنف وإن كانت ثابتة فإنها لا تعتبر إلا ظرفا مؤقتا يخوله الاستفادة من الإعفاء أو التخفيض من غرامات التأخير ولا يشكل قوة قاهرة يستحيل معها تنفيذ العقد استحالة مطلقة لانتفاء عنصر استحالة دفع الحادث، سيما وأن المستأنف كان بإمكانه الاستعانة بشخص آخر لتنفيذ العقد، واعتبرت مطالبة المستأنف باسترداد مبلغ الضمانة النهائية غير مبنية على أساس كما ردت طلبه المتعلق بمواصلة تنفيذ العقد أو تمديده بعدما تبين لها من مراسلة صاحبة المشروع المؤرخة في 12/7/2017 أن هذه الأخيرة عمدت إلى فسخ العقد موضوع الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا سائغا ولم تخرق المقتضيات المحتج بحرقها والوسيلة على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعه الصائر.
و به صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا أعلى والمستشارين السادة : فائزة بلعسري مقررة، احمد دينية المصطفى الدحاني نادية للوسي وبمحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفصة ساجد.

.....

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب الثالث: عدم تنفيذ الالتزامات وآثاره

الفرع الثاني: القوة القاهرة والحادث الفجائي

الفصل 268

لا محل لأي تعويض، إذا أثبت المدين أن عدم الوفاء بالالتزام أو التأخير فيه ناشئ عن سبب لا يمكن أن يعزى إليه، كالقوة القاهرة، أو الحادث الفجائي أو مَطْـل الدائن.

الفصل 269

القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه، كالظواهر الطبيعية (الفيضانات والجفاف، والعواصف والحرائق والجراد) وغارات العدو وفعل السلطة، ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا.

ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الأمر الذي كان من الممكن دفعه، ما لم يقم المدين الدليل على أنه بذل كل العناية لدرئه عن نفسه.

وكذلك لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة السبب الذي ينتج عن خطأ سابق للمدين.

.....

.....

صفحة : 166 .

قضاء محكمة النقض عدد 74

قرارات غرفة الأحوال الشخصية والميراث

زواج - فسخ العقد - تدليس - صفة العزوبة.

القرار عدد 149

الصادر بتاريخ 5 أبريل 2011 .

في الملف الشرعي عدد 292/2/1/2009

المدلس عليه في عقد الزواج بوقائع أثرت على إرادته وأفسدتها تخول له فسخه العقد. تكون المخطوبة قد دلست على الخاطب بوقائع كانت هي الدافع إلى قبوله الزواج منها لما ادعت أنها عازبة، والحال أنها غير ذلك، مما يعطيه الحق في طلب فسخ عقد الزواج طبقا للمادة 63 من مدونة الأسرة.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك

حيث يستفاد من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 11/12/2008 تحت عدد 1013 في القضية عدد 117/8/2007 أن الطاعن سعيد قدم بتاريخ 17/8/2007 مقالا إلى المحكمة الابتدائية بالعرائش عرض فيه أنه عقد على المطلوبة حنان بمقتضى عقد الزواج عدد 434 وتاريخ 17/9/2004، وأنها منذ العقد عليها لم تلتحق ببيت الزوجية إلى أن اكتشف أخيرا بالصدفة أنها دلست عليه وأخفت زواجها السابق عنه بعدما أو همته بأنها عازبة في حين أنها مطلقة من زواج سابق، وأنه تضرر من هذا التدليس والتمس الحكم بفسخ عقد الزواج للتدليس وإرجاع الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل الزواج مرفقا مقاله بعقد الزواج المذكور وبنسخة من عقد الطلاق عدد 129 وتاريخ 17/8/2001، وأجابت المطلوبة بأن ما يدعيه الطاعن لا يبرر فسخ عقد الزواج الذي أبرم طبقا للمادتين 63 و 64 من مدونة الأسرة، وأنه لا بطلان بدون ضرر، وبعد انتهاء المناقشة قضت المحكمة الابتدائية بتاريخ 13/11/2007 برفض الطلب وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف بقرارها المطلوب نقضه بوسيلتين وجه إلى المطلوبة التي لم تقدم جوابها.

في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من خرق المادة 63 من مدونة الأسرة والفصل 52 من قانون الالتزامات والعقود، ذلك أنه حسب المادة المذكورة فإن المدلس عليه في عقد الزواج بوقائع أثرت على إرادته وأفسدتها تخول له طلب فسخ العقد قبل البناء وبعده داخل أجل شهرين من تاريخ العلم بوقوع التدليس، كما أن الفصل 52 من قانون الالتزامات والعقود ينص على أن التدليس يخول الإبطال إذا كان ما لجأ إليه من الحيل أو الكتمان أحد المتعاقدين أو نائبه قد بلغت في طبيعتها حدا بحيث لولاها لما تعاقد الطرف الآخر، والمطلوبة استعملت وسائل التضليل بإدلائها بشهادة العزوبة والخطوبة والتصريح أمام العدلين بكونها لم يسبق لها زواج قاصدة من ورائها مظهرا خادعا لإيقاعه في غلط متى يتزوج بها، وقد تأتى لها ذلك وتزوجها تحت تأثير هذا التدليس وأصدقها صداق البكر 30.000 درهم ناهيك عن كثرة الهدايا

ومراسيم الزواج التي كلفته 25.000 درهم، وذلك كله على أساس أنها لم يسبق لها زواج، والقرار المطعون فيه لما اعتبر شهادة الخطوبة ليست شرطا في عقد الزواج أو ركنا فيه وأنها لا تدخل ضمن موجبات فسخ الزواج واستبعد كل ما أدلى به من حجج واعتبرها لا تشكل تدليسا فإنه يكون قد خرق مقتضيات المادة 63 من مدونة الأسرة والفصل 52 من قانون الالتزامات والعقود مما يعرضه للنقض.

حيث صح ما عابه الطاعن على القرار المطعون فيه، ذلك أنه طبقا للمادة 4 من مدونة الأسرة فإن الزواج ميثاق تراض وترابط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين، وهذا لا يتأتى إلا إذا بني هذا الزواج على نقاء السريرة وحسن الطوية، والمطلوبة لما أدلت بشهادة الخطوبة التي أنجزتها والتي تتضمن بأنها عازبة ولم يسبق لها زواج الشيء الذي أكدته أمام عدلي تلقي الزواج، والحال أنها كانت متزوجة برجل آخر وطلقت منه حسب نسخة من رسم الطلاق عدد 129 وتاريخ 17/8/2001 والذي بقي بدون مطعن تكون قد دلست على الطاعن بوقائع كانت هي الدافع إلى قبول الزواج والمحكمة لما عللت قرارها بأن موجبات فسخ الزواج هي ما اصطلح عليها في المدونة من الممنوعات المؤقتة والممنوعات المحرمة تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وخرقت مقتضيات المادة 63 من مدونة الأسرة مما يعرض قرارها للنقض.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بنقض القرار المطعون فيه.

الرئيس السيد إبراهيم بحماني - المقرر: السيد محمد ترابي - المحامي العام السيد عمر الدهراوي.

.....

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

ثالثا - عيوب الرضى

الفصل 52

التدليس يخول الإبطال، إذا كان ما لجأ إليه من الحيل أو الكتمان أحد المتعاقدين أو نائبه أو شخص آخر يعمل بالتواطؤ معه قد بلغت في طبيعتها حدا بحيث لولاها لما تعاقد الطرف الآخر. ويكون للتدليس الذي يباشره الغير نفس الحكم إذا كان الطرف الذي يستفيد منه عالما به.

الفصل 53

التدليس الذي يقع على توابع الالتزام من غير أن يدفع إلى التحمل به لا يمنح إلا الحق في التعويض.

.....

.....

1098-2024-2-6

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 10/1/2024

القرار عدد : 1098/2

بتاريخ : 10/07/2004

2014/8517

عمر ادريوزان ومن معه

أن الغرفة الجنائية - القسم الثاني لمحكمة النقض

في جلستها العالية أصدرية القرار الآتي نصيها

بين الصافية أورية

ينوب عنها الأستاذ بلقاسم الطواهري المحامي بهيئة قام والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

الطالبة

عمر افروزان ومن معه .

المطلوبون

1098-2024-2-6

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المدعية بالحق المدني لورية شفرة، والمؤرخ في 20/01/2024 بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة نائبها لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بها بتاريخ 18/01/2024 في القضية عدد 3707/2006/2023 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في شقه المدني من تحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة ..

والحكم على المسؤول المدني بأدائه المطالبين بالحق المدني التعويضات الإجمالية المفصلة بمنطوقة مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبإحلال شركة التأمين محل المسؤول المدني بالنسبة للمطالبين بالحق المدني السابع والثامن، وبتسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى الفائدة الباقي .

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار المقرر مولاي إدريس شداد التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة الأستاذ بلقاسم طواهري المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع لدى محكمة النقض والمستوفية للشروط المتطلبة وفقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية. في شأن الوسيلتين الأولى والثانية مجتمعتين المستدل بهما على النقض والمتخذة أولاهما من خرق القانون ، وخرق مقتضيات المادة 6 من قرار وزير المالية المؤرخ في 26/05/2006 المتعلق بالشروط النموذجية لعقدة التأمين ، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطلوب نقضه أيدت الحكم المستأنف القاضي بإخراج شركة التأمين المدخلة في الدعوى، رغم أن الثابت من معاينة الضابطة القضائية وما راج أمام المحكمة فإن الأشخاص المحمولين على السيارة أداة الحادثة يصل الى عشرة (10) منهم ثلاثة يقل سنهم عن عشر سنوات ، وأن الثابت من شهادة التأمين الخاصة بالسيارة أداة الحادثة الحالية انها مخصصة للاستعمال السياحي وأن القسم الجنائي عدد الأشخاص المؤمن عليهم هو ثمانية (8) وبالتالي لانه ينتفع بالزيادة في عدد الركاب بنسبة النصف أي أن الضمان يبقى قائما ولو وصل عدد الأشخاص إلى (12) مع احتساب الأطفال الصغار بنسبة النصف وعددهم ثلاثة

وبالتالي فتطبيقا لمقتضيات الفقرة " د " من المادة 6 من الشروط النموذجية لعقد التأمين فإن عدد الأشخاص وصل إلى ثمانية مقاعد ونصف المقعد وهو التطبيق السليم والصحيح لمقتضيات المادة المذكورة . والقاعدة أن الاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره ولا يقاس عليه، والمحكمة بدرجتيها لما قضت بإخراج شركة التأمين من الدعوى فتكون قد أساءت فهم وتطبيق مقتضيات الاستثناء المذكور ولم تجعل لما قضت به أساسا من القانون مما يستدعي نقض وإبطال القرار المطعون فيه.

والمتخذة ثانيهما من سوء التعليل ، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار بدرجتيها أساءت التعليل من الناحية القانونية بسوء تطبيق مقتضيات الفقرة : من المادة 6 في قرار 26/05/2006، وأساءت تعليل قرارها من حيث الواقع عندما لم تطلع على شهادة التأمين الخاصة بالسيارة أداة الحادثة المعرفة عدد الأشخاص المصرح بهم ونوع التأمين ، إذ أن الثابت أن نوع التأمين هو تأمين سياحي وعدد الأشخاص المرخص بهم هو ثمانية،

2

بناء على المادة السادسة من قرار وزير المالية والخوصصة المتعلق بالشروط النموذجية العامة لعقد التأمين المؤرخ في 20/05/2006 في بلدها ، وإنه لا يكون الضمان مسلولية المؤمن له مفعول (فيها يخص العربات السياحية ، إلا إذا كان عند الأشخاص المنقولين لا يفوق بأكثر من خمسين في المائة 50% عند المقاعد المقررة من طرف الصانع وعند عدم ذلك عند البقاء المرخص به من لدن الوزارة المكلفة بالنقل . ولا يعتبر الأطفال الذين يقل سنهم عن 10 سنوات إلا بنسبة النصف

وحيث إنه بالرجوع إلى شهادة التأمين المرفقة بمحضر الضابطة القضائية يتضح أن عدد المقاعد المؤمن عليها في العربية أداء الحادثة هو لا مقعدا بالإضافة إلى السائق ومن ثم ولما كان الثابت من وقائع النازلة أن عدد الأشخاص المنقولين على من ذلك العربية هو 8.3 راكبا شاملة الثلاثة أطفال لا يتجاوز عمر كل واحد منهم على سنوات، فإنه بإضافة 50 بالمائة المسامح بشأنها تطبيقا للمادة السادسة، يكون العدد المحمول هر 71-15 - 1-15 وهو عدد غير متجاوز للعدد المسموح به قانونا، وهو ما يجمل ضمان شركة التأمين المدخلة في الدعوى تبعا لذلك فان المحكمة المطعون في قرارها لما قضت بخلاف ذلك تكون قد أساءت تطبيق المادة السادسة أعلاه وعرضت بذلك قرارها للنقض والإبطال

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 18/01/2024 في القضية عدد 3707/2006/2023 ، وذلك بخصوص إخراج شركة التأمين سنلام المغرب في مواجهة الطالبة ، وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون وهي مؤلفة من

هيئة أخرى وبإرجاع الوديعة لمودعتها وعلى المطلوبين بالمصاريف القضائية تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض دوائر الدعاوي الجمالية.

وبه صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل في الرياض بالرباط وكانت الهيئة الجامعة متركبة من السادة طاهر طاهوري رئيسا، والمستشارين مولاي ادريس شداد مقررا وجمال سبحان وخالقة الترقي ومنيرة الميري وبحضور المحامي العام السيد محمد النجيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق .

المستشار المقرر

1098-2024-2-6

.....

.....

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الاعلى للسلطة القضائية

محكمة الاستئناف بفاس

غرفة الجنح الاستئنافية

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ: 26/06/2023 أصدرت غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس

وهي تبت قضايا حوادث السير القرار الآتي نصه :

ملف جنحي سير استئنافي عدد : 920/2606/2023

قرار رقم 1020

بتاريخ 26/06/2013

بين السيد الوكيل العام للملك بهذه المحكمة

والمطالبة بالحق المدني : باعلي زينب

ينوب عنه الاستاذ ان ديوان وافتحي المحاميان بهيئة فاس

من جهة

والمتهم : محمد آدم بنحمزة بن عبد الصمد مغربي مزداد بتاريخ 29/01/1999

بصفرو والساكن به برقم 444 درب الميتر من امه نزهة بنت محمد متزوج بدون مهنة

الظنين بارتكابه : داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد

التقادم الجنحي التسبب في حادثة سير نتج عنها جروح غير عمدية ترتب عنها عجز

يقل عن 30 يوما وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة طبقا للمواد : 186 و 166 و 87 من مدونة السير

والمسؤول مدنيا : شركة التأمين LOWCOST CAR لكراء السيارات في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة الشرقي الطابق الثالث رقم 9 بويبلان

صفرو.

والمدخلة في الدعوى شركة التأمين أكسا التأمين المغرب في شخص

مديرها واعضاء مجلسها الاداري الكائن مقرها الاجتماعي 120 - 122

شارع الحسن الثاني الدار البيضاء

ينوب عنها الاستاذان بومليك وتراب المحاميان بهيئة فاس من جهة أخرى

في الشكل :

الوقائع

بناء على الاستئناف المقدم من طرف الاستاذ محمد بومليك عن شركة التأمين والمتهم و م م والاستاذ افتحي خالد عن المطالبة بالحق المدني تحت عدد : 168 و 178 بتاريخ : 06 و 10 مارس 2023 حسب التصريح بكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بصفرو ضد الحكم عدد 76 الصادر عن نفس المحكمة بتاريخ 02/03/2023 في الملف جنحي سير رقم : 248/2402/2022 والقاضي

في الدعوى العمومية بمؤاخذة المتهم من اجل المنسوب اليه ومعاقبته بغرامة نافذة قدرها 1200 درهم عن الجروح غير العمدية الناتجة عن حادثة سير وبغرامة نافذة قدرها 300

درهم عن عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة اثناء السياقة مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى .

في الدعوى المدنية التابعة :

في الشكل بقبولها

في الموضوع :

في المسؤولية : بتحميل سائق السيارة كامل مسؤولية الحادث .

باداء المسؤول المدني شركة LOWCOST CAR لكراء السيارات في شخص ممثلها القانوني لفائدة المطالبة بالحق المدني باعلي زينب تعويضا مدنيا اجماليا قدره 27163 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وشمول 50% من المبلغ المحكوم به بالنفاد المعجل وتحميله الصائر مع احلال شركة التامين أكسا التأمين المغرب محل مؤمنها

في الاداء ورفض باقي الطلبات .

حيث تنازلت المطالبة بالحق المدني عن استئنافها مما وجب الاشهاد على هذا التنازل .

وحيث استوفت جميع الاستئنافات سائر شروطها القانونية فهي مقبولة شكلا.

في الموضوع :

يستفاد من وثائق الملف وخاصة ما ورد بمحضر الضابطة القضائية عدد 547 ج ج / د2 انه بتاريخ 17/05/2022 اخبرت عناصر الشرطة بوقوع حادثة سير بحي الميتر على مستوى وكالة الضمان كاش ومحل بيع الهواتف النقالة لمالكه الشجعي ويتعلق الأمر بصدم سيارة من نوع رونو كليو كان يتولى سياقتها المتهم اعلاه الراجلة وقد أسفر الحادث عن إصابة هذه الأخيرة بجروح حسب الشهادة الطبية الأولية المرفقة.

وعند الاستماع للمتهم تمهيديا في محضر قانوني صرح انه وأثناء قيادته سيارته بشارع مزدحم بالمارة والباعة المتجولين قام بصدم عربة فواكه ويجهل ان كانت هذه العربة قد

صدمت بدورها الراجلة.

وعند إحالة المحضر على السيد وكيل الملك تابع المتهم من أجل المسطر اعلاه.

وبناء على الحكم التمهيدي الصادر في القضية بتاريخ 28/07/2022 والقاضي بإجراء خبرة عهدت مهمة القيام بها للدكتور محمد جواد ابن الحاج سلمي

وبناء على تقرير الخبرة الذي خلص فيه السيد الخبير إلى تحديد مدة العجز الدائم في 11 % والعجز المؤقت في 42 يوما والالم على جانب من الأهمية.

وبناء على مذكرة بالطلبات الختامية التي تقدمت بها المطالبة بالحق المدني بواسطة دفاعها والتي التمست من خلالها الحكم لفائدتها بالتعويضات المسطرة بمذكرتها مع إحلال شركة التامين أكسا التأمين المغرب محل مؤمنها في الاداء مع الفوائد القانونية والنفاذ المعجل والصائر .

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى وصدور الحكم المستأنف .

وبناء على الاستئنافات المذكورة عرضت القضية على انظار محكمة الاستئناف بجلستها الاخيرة المنعقدة بتاريخ : 19/06/2023 تخلف عنها المتهم وحضر الاستاذ أكيدار عن نائب شركة التأمين و م م وله مذكرة في المرافعة أكدها.

وتخلف نائب الطرف المدني وبعث بكتاب تنازل عن الاستئناف وملتمس التأييد.

وبعد ان التمست النيابة العامة التأييد حجزت القضية للمداولة لجلسة : 26/06/2023

في الدعوى العمومية : حيث ان الحكم المستأنف قضى بمؤاخذة وإدانة المتهم من اجل . المنسوب اليه من أجل أفعال استنادا الى محضر الضابطة القضائية الذي اعترف فيه بمادية الحادثة وهو ما يشكل الافعال التي أدين من اجلها لذلك واعتبارا لكون العقوبات المحكوم بها عليه جاءت مناسبة يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به.

في الدعوى المدنية :

في المسؤولية : حيث أن محكمة الدرجة الأولى جعلت كامل المسؤولية على عاتق المتهم معتمدة في ذلك ان عدم ضبط السرعة في شارع مكتظ بالمارة.

وحيث أن محكمة الاستئناف بعد دراستها لظروف الحادثة وتقديرها لاسبابها تبين لها ان المسؤولية وقع تقديرها تقديرا مناسبا ويتعين بالتالي تأييد الحكم المستأنف في ما قضى به بهذا الخصوص.

في التعويض : حيث ان المحكمة بعد مراجعتها لكافة العمليات الحسابية تبين لها أن الحكم المستأنف جاء مصادفا للصواب وراعى في تقديره للتعويض المحكوم به كافة العناصر

المنصوص عليها في ظهير 02/10/84 وطبقه تطبيقا سليما انطلاقا من اعتماده للحد الادنى ونتائج الخبرة الطبية ، ويتعين بالتالي تأييده في هذا الخصوص وكذا في باقي أجزائه لارتكازه على اساس قانوني سليم.

لهذه الاسباب

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه وللمواد 7 وما يليه 253 و 286 و 300 و 308 و 314 و 348 وما بعده و 362 إلى 367 و 396 إلى 414 و 422 و 636 إلى 638 من قانون المسطرة الجنائية وظهير 2/10/1984

أصدرت غرفة الجنح الاستئنافية - حوادث السير - وهي تبت علنيا انتهائيا وغيابيا في حق المتهم وبمثابة حضوري في حق م ح م وحضوريا في حق شركة التامين

القرار الآتي نصه :
ملف جنحي سير استئنافي عدد : 920/2606/2023

في الشكل (1) بتسجيل تنازل المطالب بالحق المدني عن استئنافه وعليه صائره .

(2) قبول باقي الاستئنافات

في الموضوع:

بتأييد الحكم المستأنف وتحميل المتهم صائر استئناف الدعوى العمومية مجبرا في الأدنى وتحميل شركة التأمين صائر استئناف الدعوى المدنية .

بهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت

الهيئة متركبة من :

السيد محمد لحية

السيد مصطفى علاوي

السيد منير البصري

رئيسا

مستشارا مقررا

مستشارا

السيد بحضور السيدة سعاد عسيكري التي كانت تشغل منصب للنيابة العامة

وبمساعدة السيد ادريس بوطيور

الرئيس

كاتب الضبط

كاتب الجلسة

5

.....

.....

AVOCATE AU BARREAU DE FES

الأستاذة

محامية بمدينة فاس

طلب نسخة تنفيدية

وإعذارية.

إلى السيد رئيس كتابة الضبط لدى المحكمة الاستئناف بفاس

ملف جنحي سير استئنافي

2023/2606/3794

مداولة

2024/03/11

قرار: 813

حضرة الأستاذ

يطيب لي نيابة عن موكلي السيد طارق العسري ، أن التمس من سيادتكم العمل على تمكيننا من نسخة تنفيذية واعذارية للقرار الصادر في الملف المشار إلى مراجعه أعلاه.

وتقبلوا حضرة الأستاذ فائق التقدير والاحترام

العنوان :

الهاتف

.....
.....
.....
.....
.....

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف بفاس

عدد :

24/12/2552

2024/8493

بسم الله الرحمن الرحيم

من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس

والوكيل العام للملك لديها

إلى

السيدات والسادة المستشارين و نواب الوكيل العام للملح بهذه المحكمة

الموضوع : دعوة لحضور الجمعية العمومية .

وبعد.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

بناء على المادة 30 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة

وبناء على الرسالة الدورية للسيد الرئيس المنتدب عدد 35 وتاريخ 14 - جنبر 2023 حول الجمعيات العامة للمحاكم

نتشرف بدعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية المحكمة الاستئناف بفاس و التي ستنعقد يوم الأربعاء 23 جمادى الثانية لعام 1446 الموافق 25 دجنبر 2024 بمحكمة الاستئناف بفاس على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

ويتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية النقاط المشار إليها في المادة 33 من القانون المذكور

والرسالة الدورية للسيد الرئيس المنتخب المشار إليها أعلاه وهي كالتالي

عرض الحصيلة الإجمالية للنشاط العام للمحكمة ؛

عرض حصيلة النشاط الفردي لكل قاض من قضاة الحكم أو التحقيق

القيام بقراءة تحليلية للمعطيات الإحصائية المشار إليها أعلاه، ومن ثم الوقوف على مدى

التصور الإيجابي أو السلبي للنشاط العام للمحكمة وللنشاط الفردي للقضاة أو للمستشارين

عرض القضايا المزمنة مع فتح باب النقاش للوقوف على أسباب تعثرها

عرض حصيلة الطعون

عرض حصيلة نشاط كتابة الضبط حسب كل شعبة من شعبها.

عرض برنامج تنظيم العمل بالمحكمة المعد من طرف مكتب المحكمة.

الرئيس الأول

الوكيل العام للملك

محكمة الاستئناف بفاس : قصر العدالة طريق صفرو فاس

الهاتف : 14-25-62-635 47-28-62-48 035-62-28-035 -

الموقع الإلكتروني ww

.....

نص قصيدة أبي البقاء الرندي الشهيرة في رثاء قواعد الأندلس التي تساقطت في يد الأسبان الواحدة تلو الأخرى، أو يشير إلى بعض أجزاء منها...وهي:

لكل شيء إذا ما تم نقصـــان فلا يغـر بطيب العيـش إنسان

هي الأمور كما شاهدتـها دول من سره زمـن ساءتـه أزمـان

وهذه الدار لا تبقى علـى احد ولا يدوم على حـال لـها شـأن

فاسأل بلنسيه ما شان مرسيـة وأين شاطبـة أم أيـن جيـــــان

وأين قرطبة دار العلـوم فكـم من عالم قد سما فيها له شـــان

وأين حمص وما تحويه من نزه ونـهرها العذب فياض ومــلآن

فهذه القصيدة التي خلدها أبو البقاء سند قوي للمؤرخ السياسي الذي يريد إبراز اثر الفواجع الأندلسية في نفوس الشعب الأندلسي وفي نفوس مفكريه ولا سيما حملة الأقلام من كتاب وشعراء..وهي للمؤرخ الأدبي صورة حية للوزن من ألوان الأدب الأندلسي في رثاء الأمصار الإسلامية التي عصفت بها فواجع الزمان فسقطت صريعة في يد الغزاة الصليبين.. وهي قبل هذا وذاك مثال لأدب العاطفة المكلومة المصدومة بتيار الأحداث والفواجع.

.....

.....

قالت المديرية العامة للضرائب في بلاغ لها، إن الأشخاص الذين لم يصرحوا سابقا بدخولهم أو ممتلكاتهم، مُلزَمون بتسوية أوضاعهم عبر التصريح وأداء 5 في المئة من قيمة الأموال أو الممتلكات غير المصرح بها.

ويُشير نص البلاغ الصادر عن مديرية الضرائب باللغة العربية إلى "المبالغ المودعة في الأبناك"، بينما يُشير البلاغ الصادر باللغة الفرنسية، إلى المبالغ المودعة في الأبناك نقدا فقط.

وأثار هذا التباين بين صيغتيْ البلاغ بالعربية والفرنسية بشأن مقتضيات العفو الضريبي، حسب ما ذكرت جريدة "بيان اليوم"، جدلا واسعا في الأوساط القانونية والاقتصادية.

ويعود سبب الجدل إلى اختلاف تفسير الإدارات الضريبية للنصوص، ما قد يؤدي إلى إرباك الفئات المستهدَفة من هذا الإجراء.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.

أذكار الصباح والمساء وأذكار النوم: قال رسول الله: (إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} حتى تختم الآية؛ فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربنّك شيطان حتى تُصْبِح) رواه البخاري (2311). وقال رسول الله: (من قال بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لم تصبه فجأة بلاء حتى يُصبح، ومن قالها حين يُصبح ثلاث مرات لم تصبه فجأة بلاء حتى يُمسي) صححه أبو داوود (5088) واللفظ له، والترمذي (3388). وقال رسول الله: (من قال إذا أمسى ثلاث مرات: أعوذ بكلمات الله التامات مِن شر ما خلق لم تضره حُمَةٌ تلك الليلة) رواه مسلم (2709).

.....

الجزية

وظهر في أثناء الدعوة إلى الإسلام ونشر رسالته حل آخر للموقف بين الدولة الإسلامية والناس من أهل الكتاب أو من أهل الكتاب أو من لهم شبهة كتاب، أو من سنّ بهم سنة أهل الكتاب، تمثل بقبول الجزية منهم، وكان ما يدفعه أهل الجزاء سنوياً دينار واحد عن الشخص الواحد، ثم عدل المقدار وصار يتراوح بين دينار وديناريين وأربعة دنانير من الذهب أو بين اثني عشر درهماً وأربعة وعشرين درهماً وثمانية وأربعين درهماً من الفضة تؤخذ من الشخص الواحد سنوياً حسب حاله من الرخاء واليسار. وهكذا جعل الإسلام أهل الذمة شركاء في تحمل الواجبات المالية مواطنة ورعاية وتابعية، وأعفى منها النساء، ومن لم يحتلم من الذكور، ومن كان مغلوباً على عقله، ومن كان لامال له من العميان والمقعدين والزمنى والمترهبين، وأما من كان يستعان به من أهل الذمة في قتال الأعداء فله على رأي أبي حنيفة ومالك والشافعي مقدار معين من المال، أو له سهم كسهم المسلم على رأي الاوزاعي والثوري والزهري ومذهب أهل الثغور وأهل العلم بالصوائف والبعوث، ولم تكن مسألة الاستعانة بأهل الذمة في قتال الأعداء حديثاً من أحاديث الجدل والنقاش النظري، وإنما كانت حقيقة حكتها المصادر التاريخية. وكان البر بأهل الذمة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلمة المودة والموعظة بين العلماء وولاة أمور المسلمين .

القراءات السبع المتواترة عن الأئمة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

.....

.....

النص الكامل للخطاب الملكي السامي بمناسبة تخليد الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة :

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، ببالغ الاعتزاز، الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء.
وهي مسيرة سلمية وشعبية، مكنت من استرجاع الصحراء المغربية، وعززت ارتباط سكانها، بالوطن الأم.

ومنذ ذلك الوقت، تمكن المغرب من ترسيخ واقع ملموس، وحقيقة لا رجعة فيها، قائمة على الحق والشرعية، والالتزام والمسؤولية. ويتجلى ذلك من خلال :

– أولا : تشبث أبنائنا في الصحراء بمغربيتهم، وتعلقهم بمقدسات الوطن، في إطار روابط البيعة، القائمة عبر التاريخ، بين سكان الصحراء وملوك المغرب.

– ثانيا : النهضة التنموية، والأمن والاستقرار، الذي تنعم به الصحراء المغربية.

– ثالثا : الاعتراف الدولي المتزايد بمغربية الصحراء، والدعم الواسع لمبادرة الحكم الذاتي.

وبموازاة مع هذا الوضع الشرعي والطبيعي، هناك مع الأسف، عالم آخر، منفصل عن الحقيقة، ما زال يعيش على أوهام الماضي، ويتشبث بأطروحات تجاوزها الزمن :

– فهناك من يطالب بالاستفتاء، رغم تخلي الأمم المتحدة عنه، واستحالة تطبيقه، وفي نفس الوقت، يرفض السماح بإحصاء المحتجزين بمخيمات تندوف، ويأخذهم كرهائن، في ظروف يرثى لها، من الذل والإهانة، والحرمان من أبسط الحقوق.

– وهناك من يستغل قضية الصحراء، للحصول على منفذ على المحيط الأطلسي.

لهؤلاء نقول : نحن لا نرفض ذلك؛ والمغرب كما يعرف الجميع، اقترح مبادرة دولية، لتسهيل ولوج دول الساحل للمحيط الأطلسي، في إطار الشراكة والتعاون، وتحقيق التقدم المشترك، لكل شعوب المنطقة.

– وهناك من يستغل قضية الصحراء، ليغطي على مشاكله الداخلية الكثيرة.

– وهناك كذلك من يريد الانحراف بالجوانب القانونية، لخدمة أهداف سياسية ضيقة.

لهؤلاء أيضا نقول : إن الشراكات والالتزامات القانونية للمغرب، لن تكون أبدا على حساب وحدته الترابية، وسيادته الوطنية.

لقد حان الوقت لتتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها، وتوضح الفرق الكبير، بين العالم الحقيقي والشرعي، الذي يمثله المغرب في صحرائه، وبين عالم متجمد، بعيد عن الواقع وتطوراته.

شعبي العزيز

إن المرحلة التي تمر منها قضية وحدتنا الترابية،

تتطلب استمرار تضافر جهود الجميع.

ونود الإشادة هنا، على وجه الخصوص، بروح الوطنية التي يتحلى بها المغاربة المقيمون بالخارج، وبالتزامهم بالدفاع عن مقدسات الوطن، والمساهمة في تنميته.

وتعزيزا لارتباط هذه الفئة بالوطن، قررنا إحداث تحول جديد، في مجال تدبير شؤون الجالية المغربية بالخارج.

وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بها، بما يضمن عدم تداخل الاختصاصات وتشتت الفاعلين، والتجاوب مع حاجياتها الجديدة.

لهذا الغرض، وجهنا الحكومة للعمل على هيكلة هذا الإطار المؤسساتي، على أساس هيأتين رئيسيتين :

– الأولى، هي مجلس الجالية المغربية بالخارج، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة، يجب أن تقوم بدورها

كاملا، كإطار للتفكير وتقديم الاقتراحات، وأن تعكس تمثيلية مختلف مكونات الجالية.

وبهذا الخصوص، ندعو إلى تسريع إخراج القانون الجديد للمجلس، في أفق تنصيبه في أقرب الآجال.

– أما الثانية، فهي إحداث هيئة خاصة تسمى "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج"، والتي ستشكل الذراع التنفيذي، للسياسة العمومية في هذا المجال.

وسيتم تخويل المؤسسة الجديدة، مهمة تجميع الصلاحيات، المتفرقة حاليا بين العديد من الفاعلين، وتنسيق وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذها.

وستقوم المؤسسة الجديدة كذلك، بتدبير "الآلية الوطنية لتعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج"، التي دعونا لإحداثها، وجعلها في صدارة مهامها.

وذلك لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج، ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع.

وإننا ننتظر من هذه المؤسسة، من خلال انخراط القطاعات الوزارية المعنية، ومختلف الفاعلين، أن تعطي دفعة قوية، للتأطير اللغوي والثقافي والديني، لأفراد الجالية، على اختلاف أجيالهم.

ومن أهم التحديات، التي يتعين على هذه المؤسسة رفعها، تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية والقضائية، التي تهم أبناءنا بالخارج.

كما نحرص أيضا، على فتح آفاق جديدة، أمام استثمارات أبناء الجالية داخل وطنهم. فمن غير المعقول أن تظل مساهمتهم في حجم الاستثمارات الوطنية الخاصة، في حدود 10 %.

شعبي العزيز،

إن التضحيات التي قدمها جيل المسيرة، تحفزنا على المزيد من التعبئة واليقظة، قصد تعزيز المكاسب التي حققناها، في ترسيخ مغربية الصحراء، ومواصلة النهضة التنموية، التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية.

وبنفس الروح، يجب العمل على أن تشمل ثمار التقدم والتنمية، كل المواطنين في جميع الجهات، من الريف إلى الصحراء، ومن الشرق إلى المحيط، مرورا بمناطق الجبال والسهول والواحات.

ونغتنم هذه الذكرى المجيدة، لاستحضار قسمها الخالد، وفاء لروح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وأرواح كل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.....

.....

نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء.

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد مكنت المسيرة الخضراء، التي نحتفل اليوم بذكراها العزيزة، من استكمال الوحدة الترابية للبلاد.

ووفاء لقسمها الخالد ، نواصل مسيرات التنمية والتحديث والبناء ، من أجل تكريم المواطن المغربي ، وحسن استثمار المؤهلات التي تزخر بها بلادنا ، وخاصة بالصحراء المغربية.

وقد مكن استرجاع أقاليمنا الجنوبية ، من تعزيز البعد الأطلسي للمملكة.

كما مكنت تعبئة الدبلوماسية الوطنية، من تقوية موقف المغرب، وتزايد الدعم الدولي لوحدته الترابية ، والتصدي لمناورات الخصوم، المكشوفين والخفيين.

وإذا كانت الواجهة المتوسطية ، تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا ، فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي .

ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو – سياسي على المستوى الإفريقي.

غايتنا أن نحول الواجهة الأطلسية ، إلى فضاء للتواصل الإنساني ، والتكامل الاقتصادي ، والإشعاع القاري والدولي.

لذا، نحرص على استكمال المشاريع الكبرى ، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية ، وتوفير الخدمات والبنيات التحتية ، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية.

وكذا تسهيل الربط ، بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي ، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك ؛ بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني، قوي وتنافسي.

ولمواكبة التقدم الاقتصادي والتوسع الحضري ، الذي تعرفه مدن الصحراء المغربية ، ينبغي مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري ، يساهم في تنمية المنطقة، ويكون في خدمة ساكنتها.

اقتصاد متكامل قوامه، تطوير التنقيب عن الموارد الطبيعية في عرض البحر؛ ومواصلة الاستثمار في مجالات الصيد البحري ؛ وتحلية مياه البحر، لتشجيع الأنشطة الفلاحية، والنهوض بالاقتصاد الأزرق ، ودعم الطاقات المتجددة.

كما ندعو لاعتماد استراتيجية خاصة بالسياحة الأطلسية ، تقوم على استثمار المؤهلات الكثيرة للمنطقة ؛ قصد تحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية والصحراوية.

شعبي العزيز،

إن المغرب، كبلد مستقر وذي مصداقية، يعرف جيدا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص.

فالواجهة الأطلسية الإفريقية، تعاني من خصاص ملموس في البنيات التحتية والاستثمارات، رغم مستوى مؤهلاتها البشرية، ووفرة مواردها الطبيعية.

ومن هذا المنطلق، نعمل مع أشقائنا في إفريقيا، ومع كل شركائنا، على إيجاد إجابات عملية وناجعة لها، في إطار التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب – نيجيريا.

وهو مشروع للاندماج الجهوي، والإقلاع الاقتصادي المشترك، وتشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي، إضافة إلى أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة.

وهو نفس التوجه الذي دفع بالمغرب، لإطلاق مبادرة إحداث إطار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأطلسية الثلاثة والعشرين، بغية توطيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.

إن المشاكل والصعوبات، التي تواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتم حلها بالأبعاد الأمنية والعسكرية فقط؛ بل باعتماد مقاربة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة.

لذا، نقترح إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

غير أن نجاح هذه المبادرة، يبقى رهينا بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي.

والمغرب مستعد لوضع بنياته التحتية، الطرقية والمينائية والسكك الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ إيمانا منا بأن هذه المبادرة ستشكل تحولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها.

شعبي العزيز،

لقد تكلمت عن الجدية، وعن القيم الروحية والوطنية والاجتماعية، التي تميز الأمة المغربية، في عالم كثير التقلبات.

وقد جسدت المسيرة الخضراء هذه القيم العريقة؛ قيم التضحية والوفاء وحب الوطن، التي مكنت المغرب من تحرير أرضه، واستكمال سيادته عليها.

وعندما تكلمت عن الجدية، فذلك ليس عتابا؛ وإنما هو تشجيع على مواصلة العمل، لاستكمال المشاريع والإصلاحات، ورفع التحديات التي تواجه البلاد. وهو ما فهمه الجميع، ولقي تجاوبا واسعا، من مختلف الفعاليات الوطنية.

وهي منظومة متكاملة من القيم، مكنت من توطيد المكاسب التي حققناها، في مختلف المجالات، لاسيما في النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وترسيخ مغربيتها، على الصعيد الدولي.

وقد اعترفت، والحمد لله، العديد من الدول بمغربية الصحراء، وعبرت دول أخرى كثيرة وفاعلة، بأن مبادرة الحكم الذاتي، هي الحل الوحيد، لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

كما ساهمت قيم التضامن والتعاون والانفتاح، التي تميز المغرب، من تعزيز دوره ومكانته، كفاعل رئيسي، وشريك اقتصادي وسياسي موثوق وذي مصداقية، على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع الدول العربية والإفريقية الشقيقة.

شعبي العزيز،

نغتنم مناسبة تخليد هذه الذكرى المجيدة، لنجدد التزامنا بقيم المسيرة الخضراء، ووفاءنا لقسمها الخالد.

النص الكامل للخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد مكنت المسيرة الخضراء، التي نحتفل اليوم بذكراها العزيزة، من استكمال الوحدة الترابية للبلاد.

ووفاء لقسمها الخالد ، نواصل مسيرات التنمية والتحديث والبناء ، من أجل تكريم المواطن المغربي ، وحسن استثمار المؤهلات التي تزخر بها بلادنا ، وخاصة بالصحراء المغربية.

وقد مكن استرجاع أقاليمنا الجنوبية ، من تعزيز البعد الأطلسي للمملكة.

كما مكنت تعبئة الدبلوماسية الوطنية، من تقوية موقف المغرب، وتزايد الدعم الدولي لوحدته الترابية ، والتصدي لمناورات الخصوم، المكشوفين والخفيين.

وإذا كانت الواجهة المتوسطية ، تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا ، فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي .

ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو – سياسي على المستوى الإفريقي.

غايتنا أن نحول الواجهة الأطلسية ، إلى فضاء للتواصل الإنساني ، والتكامل الاقتصادي ، والإشعاع القاري والدولي.

لذا، نحرص على استكمال المشاريع الكبرى ، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية ، وتوفير الخدمات والبنيات التحتية ، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية.

وكذا تسهيل الربط ، بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي ، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك ؛ بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني، قوي وتنافسي.

ولمواكبة التقدم الاقتصادي والتوسع الحضري ، الذي تعرفه مدن الصحراء المغربية ، ينبغي مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري ، يساهم في تنمية المنطقة، ويكون في خدمة ساكنتها.

اقتصاد متكامل قوامه، تطوير التنقيب عن الموارد الطبيعية في عرض البحر؛ ومواصلة الاستثمار في مجالات الصيد البحري ؛ وتحلية مياه البحر، لتشجيع الأنشطة الفلاحية، والنهوض بالاقتصاد الأزرق ، ودعم الطاقات المتجددة.

كما ندعو لاعتماد استراتيجية خاصة بالسياحة الأطلسية ، تقوم على استثمار المؤهلات الكثيرة للمنطقة ؛ قصد تحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية والصحراوية.

شعبي العزيز،

إن المغرب، كبلد مستقر وذي مصداقية، يعرف جيدا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص.

فالواجهة الأطلسية الإفريقية، تعاني من خصاص ملموس في البنيات التحتية والاستثمارات، رغم مستوى مؤهلاتها البشرية، ووفرة مواردها الطبيعية.

ومن هذا المنطلق، نعمل مع أشقائنا في إفريقيا، ومع كل شركائنا، على إيجاد إجابات عملية وناجعة لها، في إطار التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب – نيجيريا.

وهو مشروع للاندماج الجهوي، والإقلاع الاقتصادي المشترك، وتشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي، إضافة إلى أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة.

وهو نفس التوجه الذي دفع بالمغرب، لإطلاق مبادرة إحداث إطار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأطلسية الثلاثة والعشرين، بغية توطيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.

إن المشاكل والصعوبات، التي تواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتم حلها بالأبعاد الأمنية والعسكرية فقط؛ بل باعتماد مقاربة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة.

لذا، نقترح إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

غير أن نجاح هذه المبادرة، يبقى رهينا بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي.

والمغرب مستعد لوضع بنياته التحتية، الطرقية والمينائية والسكك الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ إيمانا منا بأن هذه المبادرة ستشكل تحولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها.

شعبي العزيز،

لقد تكلمت عن الجدية، وعن القيم الروحية والوطنية والاجتماعية، التي تميز الأمة المغربية، في عالم كثير التقلبات.

وقد جسدت المسيرة الخضراء هذه القيم العريقة؛ قيم التضحية والوفاء وحب الوطن، التي مكنت المغرب من تحرير أرضه، واستكمال سيادته عليها.

وعندما تكلمت عن الجدية، فذلك ليس عتابا؛ وإنما هو تشجيع على مواصلة العمل، لاستكمال المشاريع والإصلاحات، ورفع التحديات التي تواجه البلاد. وهو ما فهمه الجميع، ولقي تجاوبا واسعا، من مختلف الفعاليات الوطنية.

وهي منظومة متكاملة من القيم، مكنت من توطيد المكاسب التي حققناها، في مختلف المجالات، لاسيما في النهوض بتنمية أقاليمنا

الجنوبية، وترسيخ مغربيتها، على الصعيد الدولي.

وقد اعترفت، والحمد لله، العديد من الدول بمغربية الصحراء، وعبرت دول أخرى كثيرة وفاعلة، بأن مبادرة الحكم الذاتي، هي الحل الوحيد، لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

كما ساهمت قيم التضامن والتعاون والانفتاح، التي تميز المغرب، من تعزيز دوره ومكانته، كفاعل رئيسي، وشريك اقتصادي وسياسي موثوق وذي مصداقية، على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع الدول العربية والإفريقية الشقيقة.

شعبي العزيز،

نغتنم مناسبة تخليد هذه الذكرى المجيدة، لنجدد التزامنا بقيم المسيرة الخضراء، ووفاءنا لقسمها الخالد.

كما نشيد بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، والإدارة الترابية، وكل القوى الحية، داخل الوطن وخارجه، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للوطن.

ولا يفوتنا أن نستحضر، بكل تقدير وإجلال، روح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، والأرواح الطاهرة لكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

كما نشيد بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، والإدارة الترابية، وكل القوى الحية، داخل الوطن وخارجه، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للوطن.

ولا يفوتنا أن نستحضر، بكل تقدير وإجلال، روح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، والأرواح الطاهرة لكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

.....

.....

.....

تبليغ الإنذار بواسطة كاتب المفوض القضائي تبليغ غير قانوني لأن مجال تفويض المفوض القضائي لكاتبه يقتصر على تبليغ استدعاءات التقاضي واستدعاء الحضور، لا تبليغ الإنذارات.

.....

.....

.....

.....

ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة

تحيين 29 يوليو 2021 .

.....

المحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني. .

صيغة محينة بتاريخ 21 فبراير 2019

القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني

كما تم تعديله بالقانون رقم 05.19 القاضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.15 بتاريخ 2 جمادى الآخرة 1440(8 فبراير2019)، الجريدة الرسمية عدد 6754 بتاريخ 15 جمادى الآخرة 1440 (21 فبراير 2019)، ص 844.

ظهير شريف رقم 1.13.111 صادر في 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013) بتنفيذ القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة

للسكنى أو للاستعمال المهني
الجريدة الرسمية عدد 6208 بتاريخ 24 محرم 1435(28 نوفمبر 2013)، ص 7328.

.....

.....

كراء العقارات والمحلات المخصصة
للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي
ظهير شريف رقم 1.16.99 صادر في 13 من شوال 1437 (18 يوليو 2016) بتنفيذ القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي
الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 7 ذي القعدة 1437 (11 اغسطس 2016)، ص 5857.

.....

مدونة التجارة
صيغة محينة بتاريخ 15 يونيو 2023
ظهير شريف رقم 1.96.83 صادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة

.....

.....

قانون الالتزامات والعقود
ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)
صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

.....

الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري كما تم تعديله بالقانون رقم 14.07 المغير والمتمم بمقتضاه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.177 في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نوفمبر 2011)، ص 5575؛

الفصل 40

بمجرد صدور الحكم وقبل انصرام ثمانية أيام، يبلغ ملخصه إلى طالب التحفيظ وإلى جميع المتعرضين وفق الشكل المقرر في قانون المسطرة المدنية. يمكن استئناف هذا الحكم داخل الأجل المحدد في نفس القانون.

الفصل 41

يقبل الاستئناف في موضوع التحفيظ مهما كانت قيمة العقار المطلوب تحفيظه.

يمكن رفع طلب الاستئناف على الكيفية المذكورة في الفصل 141 من قانون المسطرة المدنية، ويوجه الملف بدون مصاريف مع نسخة الحكم المطعون فيه إلى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف.

الفصل 42

بمجرد توصل كتابة الضبط لدى محكمة الاستئناف بالملف، يعين الرئيس الأول مستشارا مقررا وينذر هذا الأخير المستأنف بالإدلاء بأسباب استئنافه ووسائل دفاعه خلال أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما، ثم يستدعي الأطراف المعنية بالأمر للاطلاع على ما أدلى به المستأنف ولإبداء منازعاتهم ووسائل دفاعهم في أجل آخر مماثل.

الفصل 43

يمكن للمستشار المقرر، إما تلقائيا أو بطلب من الأطراف، أن يتخذ جميع التدابير التكميلية للتحقيق وبالخصوص أن يقف على عين العقار المدعى فيه مستعينا -عند الاقتضاء- بمهندس مساح طبوغرافي محلف من جهاز المسح العقاري، مقيد في جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين، طبق الشروط المحددة في الفصل 34 ليقوم بتطبيق الرسوم أو الاستماع إلى الشهود. كما يمكنه، بموافقة الرئيس الأول، أن ينتدب لهذه العمليات قاضيا من المحكمة الابتدائية.

في مرحلة الاستئناف لا يمكن للأطراف أن يتقدموا بأي طلب جديد ويقتصر التحقيق الإضافي المنجز من قبل المستشار المقرر على النزاعات التي أثارها مطلب التحفيظ في المرحلة الابتدائية.

الفصل 44

عندما يرى المستشار المقرر أن القضية جاهزة يخبر أطراف النزاع في عناوينهم المختارة باليوم الذي ستعرض فيه بالجلسة وذلك قبل خمسة عشر يوما.

مدونة الأسرة
صيغة محينة بتاريخ 29 يوليو2021
القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة
كما تم تعديله بالقانون رقم 65.21 القاضي بتغيير وتتميم المادة 15 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.73 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442(14 يوليو 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7008 بتاريخ 18 ذو الحجة 1442 (29 يوليو 2021)، ص 5774؛
ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة
.....
101
المدونة العامة للضرائب 2024
الفــرع الرابــع
الدخــول والأربــاح العقاريــة
البند الأول : الدخول والأرباح العقارية المفروضة عليها الضريبة
المادة -.61 التعريف بالدخول والأرباح العقارية
I-. تعتبر دخولا عقارية لأجل تطبيق الضريبة على الدخل، ما لم تكن مندرجة في صنف الدخول المهنية:
1 ألف –الدخول التي تم تحصيلها
والناشئة عن إيجار:
-1العقارات المبنية وغير المبنية والبناءات مهما كان نوعها؛
-2 العقارات الزراعية ويدخل في ذلك المباني والمعدات الثابتة والمتحركة المرتبطة بها.
باء - القيمة الإيجارية للعقارات والمباني التي يضعها مالكها مجانا رهن تصرف الغير، على أن تراعى في ذلك الاستثناءات الواردة في المادة 62 - I أدناه.
2 جيم - التعويضات عن الإفراغ المدفوعة من طرف مالكي العقارات إلى الأشخاص الذين يشغلونها.
3 دال
- العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري.
II-. تعتبر أرباحا عقارية لتطبيق أحكام الضريبة على الدخل الأرباح المثبتة أو المحققة بمناسبة:
- بيع عقارات واقعة بالمغرب أو تفويت حقوق عينية عقارية متعلقة بالعقارات المذكورة؛

- نزع ملكية عقار ألجل المنفعة العامة؛
- المساهمة في شركة بعقارات أو حقوق عينية عقارية؛
- عمليات التفويت بعوض لأسهم أو تقديم حصص مشاركة إسمية صادرة عن شركات ذات غرض عقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا للمادة 3 3°- أعلاه؛

1

تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2020

تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند I من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2008 2

3

تمت إضافة هذه الفقرة بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023

- عمليات التفويت بعوض أو المشاركة في شركات بأسهم أو حصص مشاركة في شركات يغلب - 1 - عليها الطابع العقاري وغير المسعرة ببورصة القيم

.

تعتبر شركات يغلب عليها الطابع العقاري كل شركة يتكون إجمالي أصولها بنسبة 50 2 % على الأقل من قيمتها المحددة عند افتتاح السنة المحاسبية التي تم خلالها التفويت المفروضة عليه الضريبة من

عقارات أو سندات مشاركة صادرة عن الشركات ذات الغرض العقاري المشار إليها أعلاه أو عن

شركات أخرى يغلب عليها الطابع العقاري، ولا تعتبر في ذلك العقارات المخصصة من لدن الشركة التي يغلب عليها الطابع العقاري لاستغلالها الصناعي أو التجاري أو الحرفي أو الفلاحي أو لمزاولة مهنة حرة أو لإسكان مستخدميها المأجورين؛

- المعاوضة المعتبرة بيعا مزدوجا والمتعلقة بالعقارات أو الحقوق العينية العقارية أو الأسهم أو حصص المشاركة المنصوص عليها أعلاه؛

- قسمة العقارات المشاعة بمدرك وفي هذه الحالة لا تفرض الضريبة إلا على الربح المحصل عليه من التفويت الجزئي الناتج عنه المدرك المذكور؛

- التفويتات بغير عوض الواقعة على العقارات والحقوق العينية العقارية والأسهم أو الحصص المذكورة أعلاه.

يراد في مدلول هذا الفرع بلفظة "تفويت" كل عملية من العمليات المشار إليها أعلاه.

المادة -.62 الاستثناء من نطاق تطبيق الضريبة

I- . تستثنى من نطاق تطبيق الضريبة على
الدخل القيمة الإيجارية للعقارات التي يضعها مالكها مجانا رهن تصرف:
- أصولهم وفروعهم عندما تكون العقارات المذكورة مخصصة لسكنى المعنيين بالأمر ؛
- إدارات الدولة والجماعات المحلية والمستشفيات العامة؛
---
1 - تم إدراج هذا التدبير بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2015 1
2 - تم خفض نسبة 75 % إلى 50 % بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023

صفحة : 103
- مشاريع الإسعاف و الإحسان الخاصة الخاضعة لمراقبة الدولة، عملا بالظهير الشريف رقم 1.59.271 بتاريخ 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960)؛
- الجمعيات المعتبرة ذات منفعة عامة، عندما تكون العقارات المذكورة معدة لإيواء مؤسسات للبر والإحسان ولا تسعى إلى الحصول على ربح.
1 II. -
لا تخضع للضريبة بالسعر المنصوص عليه في المادة 73– II"(واو"- 6° و "زاي"7°-)
2 أدناه ، الأرباح العقارية التي يحققها الأشخاص الطبيعيون أو الأشخاص المعنويون غير الخاضعين للضريبة على الشركات إذا كانت هذه الأرباح مندرجة في صنف الدخول المهنية.
3 III-.
لا تخضع للضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية
:
- إلغاء عملية التفويت المنجز بمقتضى حكم قضائي حائز على قوة الشيء المقضي به؛
- فسخ تفويت بالتراضي لعقار إذا تم هذا الفسخ خلال الأربع والعشرين (24) ساعة من التفويت الأول؛
- استرجاع العقارات أو الحقوق العينية العقارية في بيع الثنيا داخل أجل ال يتجاوز ثلاث (3) سنوات -4- ابتداء من تاريخ إبرام العقد
.
المادة 63 -. الإعفاءات
يعفى من الضريبة:
I. -
5

(ينسخ)
II. -ألف- الربح المحصل عليه من لدن كل شخص يقوم خلال السنة المدنية بتفويت عقارات
لا -6 - يتجاوز مجموع قيمتها مائة وأربعين ألف (140.000) درهم
.

1- تم تغيير هذه الفقرة بحذف الإحالة على الفقرة "حاء" من المادة -73II بمقتضى البند I من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2018 .
2 - تم تغيير هذه المادة بمقتضى البند I من المادة 9 من قانون المالية لسنة 2013 .
تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2008 -3
تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2017 -4
تم نسخ هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023 -5
6 - تم رفع القيمة من 60.000 إلى 140.000 درهما بمقتضى البند I من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2008 .
---

1 باء -
دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة -144II2°- أدناه، الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار مخصص للسكن الرئيسي منذ خمس (5) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور من طرف مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا لما ورد في المادة 3 - 3° أعلاه.
ويعتبر كسكن رئيسي ما لم يتم تأجيره أو تخصيصه لغرض مهني:
- السكن الوحيد الذي يملكه الشخص المعني؛
- السكن الذي يختاره الشخص المعني كسكن رئيسي بناء على طلب منه إذا كان يمتلك عدة مساكن؛
- السكن الذي يحتفظ به المغاربة المقيمين بالخارج كسكن لهم بالمغرب أو الذي يشغله مجانا أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى.
ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستفيد الشخص المعني من نفس الإعفاء أكثر من مرة واحدة خلال الخمس (5) سنوات السالفة الذكر.
غير أن مدة أقصاها سنة -2- تبتدئ من تاريخ إخلاء المسكن تمنح للخاضع للضريبة قصد إنجاز عملية التفويت.
يمنح هذا الإعفاء كذلك للخاضع للضريبة، في حالة تفويت عقار أو جزء من عقار تم اقتناؤه في إطار عقد -3- "إجارة منتهية بالتمليك" و تخصيصه لسكناه الرئيسية

.
وتحتسب مدة شغل هذا العقار من طرف الخاضع للضريبة كمكتري، ضمن المدة المشار إليها أعلاه،
-4- للاستفادة من الإعفاء السالف الذكر

.
ويمنح هذا الإعفاء كذلك للأرض التي شيد فوقها البناء في حدود مساحته المغطاة خمس (5) مرات.
جيم - الربح المحصل عليه من تفويت حقوق مشاعة في عقارات فالحية واقعة خارج الدوائر الحضرية فيما بين الشركاء في الإرث.

1- تم تغيير وتتميم هذه الفقرة بمقتضى البند ا من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023
تم تغيير هذه المادة بمقتضى البند ا من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2016 -2
تم تغيير هذه المادة بمقتضى البند ا من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2016 -3
تم تغيير هذه المادة بمقتضى البند ا من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2016 .

في حالة تفويت الحق يتكون الربح المفروضة عليه الضريبة من زائد ثمن التفويت على تكلفة التملك من لدن الشريك أو الشركاء في الإرث الذين استفادوا من الإعفاء.
تحدد التكلفة المذكورة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 65 أدناه.
دال - الربح المحصل عليه بمناسبة تفويت السكن االجتماعي كما هو منصوص عليه في المادة أدناه ،
1 -°28I92-
والذي يخصصه مالكه للسكنى الرئيسية
منذ أربع (4) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور، على أن تراعى في ذلك أحكام المادة 2°-30 أعلاه. -2- ويمنح هذا الإعفاء وفق الشروط المنصوص عليها في"باء" أعلاه

.
III- التفويتات بغير عوض الواقعة على:
- الممتلكات المذكورة والمنجزة بين الأصول والفروع وبين الأزواج والاخوة والأخوات؛
- الممتلكات المذكورة والمنجزة بين الكافل والمكفول في إطار كفالة تم إسنادها بناء على أمر أصدره القاضي المكلف بشؤون القاصرين، طبقا لأحكام القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين،

-3- الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.172 بتاريخ فاتح ربيع اآلخر 1423 (13 يونيو 2002)

؛

-

4

الممتلكات المذكورة العائدة للجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة والمسجلة باسم أشخاص ذاتيين.

---

1 - تم تغيير هذه الفقرة بمقتضى البند ا من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023

2 - تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند ا من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2008 وتم تغييرها بالمادة 7 من قانون المالية لسنة 2010 .

3 - تم إدراج هذا التدبير بمقتضى البند ا من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2018 .

4 - تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند ا من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2020

البند الثاني : أساس فرض الضريبة على الدخول والأرباح العقارية -1- المادة .64 - تحديد الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة

ا- يتكون إجمالي الدخل العقاري الناشئ عن العقارات المؤجرة، مع مراعاة أحكام المادة 65 بعده، من مجموع المبلغ الإجمالي للأكرية. ويضاف المبلغ المذكور إلى ما يوضع على كاهل المستأجرين من المصاريف التي يجب أن يتحملها عادة المالك أو صاحب حق الانتفاع، ولاسيما منها مصاريف الإصلاحات الكبرى، وتطرح منه التكاليف التي يتحملها المالك لحساب المستأجرين.

II- يحدد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة فيما يخص العقارات المشار إليها في المادة 61

(ا-ألف-)1°(و باء وجيم ودال) أعلاه بتخفيض نسبة 40% من مبلغ إجمالي الدخل العقاري كما -2- هو محدد في ا أعلاه.

3 III.-

يتكون إجمالي الدخل المفروضة عليه الضريبة والناتج عن الأملاك المشار إليها في المادة 61 (ا - ألف 2°-)

أعلاه:

- من المبلغ الإجمالي للكراء أو الإيجار المبين نقدا في العقد؛

- أو من المبلغ الإجمالي المحصل عليه بضرب متوسط سعر الزراعة الممارسة في الكميات المنصوص عليها في العقد إذا تعلق الأمر بأكرية تدفع مبالغها عينا؛
- أو من جزء الدخل الفلاحي الجزافي المنصوص عليه في المادة 49 أعلاه إذا تعلق الأمر بأكرية تدفع مبالغها بقسط من الثمار.

1- تم تغيير عنوان هذه المادة بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023
2 - تم إدراج هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2023 .

.....

.....

.....

Le Corbeau et le Renard

Maître Corbeau, sur un arbre perché,

Tenait en son bec un fromage. Maître Renard, par l'odeur alléché, Lui tint à peu près ce langage : << Hé! bonjour, monsieur du Corbeau, Que vous êtes joli! que vous me semblez beau! Sans mentir, si votre ramage Se rapporte à votre plumage, Vous êtes le phénix des hôtes de ces bois. >> A ces mots le Corbeau ne se sent pas de joie: Et pour montrer sa belle voix, Il ouvre un large bec, laisse tomber sa proie. Le Renard s'en saisit et dit: << Mon bon Monsieur, Apprenez que tout flatteur

Vit aux dépens de celui qui l'écoute: Cette leçon vaut bien un fromage, sans doute. >>

Le Corbeau, honteux et confus, Jura, mais un peu tard, qu'on ne l'y prendrait plus.

LA FONTAINE

233

.....

LE LOUP ET L'AGNEAU

La raison du plus fort est toujours la meilleure;

Nous l'olions montrer tout à l'heure.

Un agneau se désaltérait

Dans le courant d'une onde pure.

Un loup survint à jeun, qui cherchait aventure, Et que la faim en ces lieux attirait.

<Qui te rend si hardi de troubler mon breuvage ?

Dit cet animal plein de rage: Tu seras châtié de ta témérité.

-Sire, répond l'agneau, que votre majesté Ne se mette pas en colère; Mais plutôt qu'elle considère Que je me vas désaltérant Dans le courant, Plus de vingt pas au-dessus d'elle: Et que, par conséquent, en aucune façon, Je ne puis troubler so boisson.

Tu la troubles! reprit cette bête cruelle;

Et je sais que de moi tu médis l'an passé.

- Comment l'aurais-je fait, si je n'étais pas né?

Reprit l'agneau; je tette encor ma mère.

Si ce n'est toi, c'est donc ton frère.

-Je n'en ai point. C'est donc quelqu'un des tiens; Car vous ne m'épargnez guère,

Vous, vos bergers et vos chiens On me l'a dit il faut que je me venge.
>

Là-dessus, au fond des forêts Le loup l'emporte, et puis le mange,
Sans autre forme de procès.

.....
.....
.....

sens
LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE
La justice administrative a été créée pour faire respecter le droit par les administrations et réparer les dommages que celles-ci auraient pu causer.
.....
glossaire-conseil-etat 5 sans traits coupe

Site internet du Conseil d'État et portail
des sites internet des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel
www.conseil-etat.fr • Twitter : @Conseil_Etat
pour en
SAVOIR plus
© &sens
LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE
La justice administrative a été créée
pour faire respecter le droit par les
administrations et réparer les dommages
que celles-ci auraient pu causer.
Seul un juge spécialisé, qui connaît les impératifs du service public et sait interpréter l'intérêt général, peut bien juger l'administration et protéger les citoyens.
Le Conseil d'État a mis au point une jurisprudence (c'est-à-dire des règles de droit définies par le juge)
soucieuse de concilier les droits des citoyens avecles nécessités du service public.

Le Conseil d'État, les cours administratives d'appel et les tribunaux administratifs veillent à assurer l'équilibre entre les prérogatives de puissance publique et les droits des citoyens. Spécialisées, ces juridictions connaissent bien les règles de fonctionnement des
services publics et sont donc en mesure de les contrôler efficacement.
La justice administrative n'a cessé de renforcer la soumission de l'administration au droit et, par conséquent, la protection
des citoyens.
Pourquoi un JUGE administratif ?
Découvrir laJUSTICE
Administrative
Pourquoi une justice administrative ?
Comment fonctionne la justice administrative ?
Qui sont les juges administratifs et que font-ils ?
Qui sont les agents des greffes ?
La justice française comporte deux ordres de juridictions :
La juridiction judiciaire
est compétente pour juger les litiges (de nature civile ou commerciale) opposant deux personnes privées,
et pour sanctionner les infractions aux lois pénales.
La juridiction administrative est compétente pour juger les litiges opposant une personne privée à l'État, à une collectivité territoriale, à un établissement public ou à un organisme privé
chargé d'une mission de service public.
Les deux ordres de JURIDICTION français
Site internet du Conseil d'État et portail des sites internetdes tribunaux administratifs et cours administratives d'appel
www.conseil-etat.fr
Twitter : @Conseil_Etat
pour en SAVOIR plus
COUPE PLI PLI PLI COUPE
depliant-conseil-etat-fiche1-8.indd 1-4 24/05/13 16:27
d'urgence
Les ou
PROCÉDURES
référés
Quelles sont les différentes
procédures d'urgence dont le juge

administratif peut être saisi ?
Quelles sont les conditions à remplir pour avoir recours à ces procédures d'urgence ?
Existe-t-il d'autres types de référés sans conditions d'urgence ?
Comment déposer une requête
de référé ?
Quelle est la procédure en matière de référé ?
LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE
Site internet du Conseil d'État
et portail des sites internet
des tribunaux administratifs
et cours administratives d'appel
www.conseil-etat.fr
Twitter : @Conseil_Etat
pour en SAVOIR plus
Les procédures de référés permettent de demander au juge des référés, qui est un magistrat jugeant seul,
d'ordonner des mesures provisoires tendant à préserver en urgence vos droits.
Le référé-suspension Il permet d'obtenir la suspension de l'exécution d'une décision administrative
(par exemple un permis de construire, un refus de titre de séjour…).
• La mesure de suspension prononcée par le juge des référés est provisoire. Elle cesse de produire son effet dès que le juge s'est prononcé sur la demande d'annulation.
• Le juge des référés se prononce dans un délai variant de 48 heures à un mois ou plus en fonction de l'urgence.
Pour demander un référé-suspension :
• Vous devez avoir au préalable ou simultanément demandé au juge administratif l'annulation de la décision.
• Vous devez justifier de l'urgence.
• Vous devez démontrer qu'il y a un doute sérieux sur la légalité de la décision.
• La décision ne doit pas être entièrement exécutée.
Les RÉFÉRÉS d'urgence
Le référé-liberté
Il permet d'obtenir du juge des référés
« toutes mesures nécessaires » à la
sauvegarde une liberté fondamentale
à laquelle l'administration aurait
porté atteinte de manière grave et

manifestement illégale. Le juge se
prononce dans ce cas en principe
dans un délai de 48 heures.
Pour demander un référé-liberté :
• Vous devez justifier d'une urgence caractérisée rendant nécessaire l'intervention très rapide du juge.
• Vous devez montrer qu'une liberté fondamentale est en cause (la liberté de réunion, la liberté d'aller et de venir, la liberté d'expression, le droit de propriété…).
• Vous devez montrer que l'atteinte portée à cette
liberté est grave et manifestement illégale.
Le référé-conservatoire
Ou référé « mesures utiles ». Il permet de demander au juge toute mesure utile avant même que l'administration ait pris une décision. Par exemple, vous pouvez demander la communication d'un
document qui vous est nécessaire pour faire valoir vos droits. Le juge se prononce alors dans un délai variant
de quelques jours à un mois.
Pour demander un référé conservatoire :
• Vous devez justifier de l'urgence.
• Vous devez montrer que la mesure que vous demandez est nécessaire.
• La mesure que vous demandez ne doit pas aller à l'encontre d'une décision administrative existante
(dans un tel cas, il faudrait demander la suspension de l'application de cette décision, par le moyen du référé- suspension).
COUPE PLI PLI PLI COUPE
depliant-conseil-etat-fiche6-8.indd 1-4 24/05/13 17:00
LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE
Faut-il vraiment
saisir le JUGE ? S'adresser auJUGE Administratif
Mon affaire relève-t-elle du juge administratif ou du juge judiciaire ?
N'existe-t-il pas d'autres moyens de régler un litige ?
Que peut faire le juge administratif pour moi ?
À quelle juridiction administrative dois-je m'adresser ?
Ce que le JUGE administratif ne peut pas faire
Prendre une décision administrative
Enquêter sur les agissements de l'administration
ou recueillir une « plainte » qui ne soit pas fondée sur une décision de l'administration.

Donner son opinion
sur des activités administratives.
Donner au requérant des conseils
ou des explications.
En présence d'une requête estimée
abusive, le juge peut infliger à son
auteur une amende dont le montant
peut aller jusqu'à 3000€.
Ce que le JUGE administratif peut faire pour vous Prononcer une mesure d'urgence
Suspendre l'exécution d'un acte administratif, enjoindre
la communication d'un document ou l'expulsion du
domaine public, ordonner une expertise, allouer une provision.
Annuler une décision administrative
Totalement ou partiellement, la décision ainsi annulée disparaît alors de l'ordre juridique rétroactivement.
Condamner l'administration
À verser une indemnité en réparation d'un dommage,
assortie des intérêts.
Ordonner à l'administration d'agir
En vue d'exécuter un jugement.
Dans certains cas
Le juge a de plus larges pouvoirs et peut rendre un jugement se substituant à la décision de l'administration (cas des immeubles menaçant en
ruine, des installations industrielles ou agricoles portant atteinte à l'environnement, des résultats
électoraux, des marchés publics, des impôts, etc…).
Avant d'envisager de déposer un recours, il faut se demander s'il n'existe pas un moyen plus simple ou plus rapide pour régler le litige.
Vous avez tout intérêt à tenter de régler
votre litige à l'amiable
Pour cela, vous pouvez toujours envisager de présenter un recours directement à l'administration dont vous contestez la décision, ou à l'autorité hiérarchiquement
supérieure (exemple : le recteur de l'académie si vous contestez une décision prise par un établissement
d'enseignement). Il s'agit là de demander à l'administration de reconsidérer sa
position.
Vous pouvez également saisir le défenseur des droits ou son délégué dans le département, même si

l'administration n'a commis aucune illégalité mais a seulement pris une décision inéquitable. Cette démarche vous permet de saisir le juge administratif, si vous vous y pensez fondé, avant l'expiration du délai de recours contentieux.

www.defenseurdesdroits.fr

Site internet du Conseil d'État
et portail des sites internet
des tribunaux administratifs
et cours administratives d'appel
www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en SAVOIR plus

.....

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche2-8.indd 1-4 24/05/13 16:20

et l'AIDE L'avocat

juridictionnelle

Est-il nécessaire de prendre un avocat ?

Dans quelles situations le recours à un avocat est-il obligatoire ?

Quelles conditions sont nécessaires pour bénéficier de l'aide juridictionnelle ?

Comment déposer une demande d'aide juridictionnelle ?

Quelles sont les suites données à une demande d'aide juridictionnelle ?

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Même lorsque la procédure ne l'exige pas, il est

conseillé de prendre un avocat. Il vous apporte sa

connaissance de la procédure et des règles de droit.

Certains avocats sont spécialisés en droit administratif.

Dans certains cas, la requête doit

impérativement être introduite par un
avocat.
Cela signifie que vous ne pouvez pas présenter
votre requête vous-même. Si le recours à un avocat
est indispensable et que vous ne l'avez pas fait, la
juridiction administrative va vous informer de cette
obligation. Elle vous invitera à régulariser votre requête
en vous donnant un délai pour prendre un avocat.
En cas d'appel ou de pourvoi
en cassation, si la notification du
jugement ou de l'arrêt indique que le
recours à un avocat est obligatoire,
cet avertissement est le seul qui soit
donné. Si vous présentez votre appel
ou votre pourvoi en cassation sans
avocat, votre requête sera rejetée.
Lorsque la requête est déposée devant
le Conseil d'État
Le recours à un avocat est obligatoire devant cette
juridiction, vous devez nécessairement vous adresser
à un avocat au Conseil d'État et à la Cour de cassation.
www.ordre-avocats-cassation.fr
Lorsque la requête est déposée devant
une autre juridiction administrative
Vous pouvez choisir votre avocat librement.

L’obligation de recourir à un avocat

permet de s’assurer qu’administration et justiciable soient placés sur un pied d’égalité quant à leur connaissance de la procédure et du droit applicable, dans la mesure où, dans la majorité des cas, l’administration connaît mieux le droit et la procédure que le requérant.

Le Recours à un AVOCAT

En première instance, le recours à un avocat est facultatif

Sauf exceptions prévues par les textes notamment, lorsque le recours a pour objet une demande d’indemnité pour des dommages causés par l’État ou un de ses établissements publics.

En appel, le recours à un avocat est le plus souvent obligatoire

La lettre d’accompagnement de la notification de jugement indique si le recours à un avocat est nécessaire en appel. Lisez-la attentivement !

Devant la cour administrative d’appel, le recours à un avocat est obligatoire à l’exception :

• Des recours pour excès de pouvoir formés par les fonctionnaires et agents de l’État, des collectivités territoriales, des établissements publics (et de la Banque de France) contre les actes relatifs à leur situation personnelle.

• Des litiges en matière de contraventions de grande voierie.

Dans les cas où l'appel relève du Conseil d'État, le recours à un avocat est en principe facultatif.

En cassation, devant le Conseil d'État, le recours à un avocat est toujours obligatoire sauf :

• Pour les pourvois en cassation contre les décisions de la commission centrale d'aide sociale.

• Pour les pourvois en cassation contre les décisions des cours régionales des pensions.

L'OBLIGATION de recourir à un avocat

Site internet du Conseil d'État et portail des sites internet des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en SAVOIR plus

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche7-8.indd 1-4 24/05/13 17:17

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Le COÛT de la procédure devant

le tribunal administratif

Introduire

une

ledevant REQUÊTE Tribunal

administratif

Quelles sont les conditions

pour introduire un recours ?

Comment formuler une requête ?

Quel est le coût de la procédure ?

Quelle est la durée de la procédure ?

La DURÉE de la procédure

Devant un tribunal administratif

Le délai moyen qui sépare le dépôt d'une requête de

son jugement est compris entre sept mois et deux ans

et demi selon la nature et la difficulté des dossiers (hors

procédures d'urgence pouvant conduire à juger alors

dans des délais très courts, entre 48 heures et moins

d'un mois). Ce délai s'explique en partie par le temps

nécessaire aux échanges de mémoires (c'est-à-dire les

documents, nécessairement écrits, au moyen desquels

chaque partie au litige développe son argumentation et

répond à celle de son adversaire).

Si vous connaissez des personnes

ayant soumis au tribunal un litige identique

Ou si votre requête est liée à d'autres requêtes, en

le signalant au greffe, vous faciliterez le traitement de votre requête (ce traitement sera aussi facilité si vous signalez à la juridiction le fait que vous avez déposé une demande d'aide juridictionnelle).

Il peut être mis fin à la procédure

• Si vous obtenez satisfaction de la part de l'administration avant que l'affaire ne soit jugée : dans ce cas, le tribunal prononce un non-lieu.

• Si vous renoncez à votre requête : il y a alors désistement.

Dans ces deux cas, vous devez prévenir le tribunal dans les plus brefs délais.

Toute personne qui saisit le juge administratif doit s'acquitter d'une contribution de 35 €, à l'exception des personnes qui bénéficient de l'aide juridictionnelle, des contentieux relatifs à l'entrée, au séjour et à l'éloignement des étrangers et des référés «libertés» (art. L. 521-2 du CJA).

Quelles sont les modalités de paiement ?

Vous devez acheter 35 € de timbres fiscaux et les coller sur l'acte par lequel vous saisissez la justice. Si vous êtes représenté par un avocat, c'est à ce professionnel de s'en charger.

Par ailleurs, une procédure peut également être à l'origine de certains frais :

• Les dépens : ce sont les frais engagés pour mener d'éventuelles actions nécessaires à l'instruction (par exemple les honoraires de l'expert).

• Les honoraires d'avocat.

Si vos revenus sont faibles, vous pouvez demander à bénéficier de l'aide juridictionnelle qui permet la prise en charge par l'État de tout ou partie des frais d'avocat. La demande se fait auprès du bureau d'aide juridictionnelle du tribunal de grande instance.

www.vos-droits.justice.gouv.fr

Si vous avez dû engager des frais, notamment des frais d'avocat, à cause du recours, vous pouvez demander au tribunal administratif de condamner votre adversaire à vous les rembourser, en chiffrant votre demande.

Site internet du Conseil d'État
et portail des sites internet
des tribunaux administratifs
et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en
SAVOIR plus

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche3-8.indd 1-4 24/05/13 16:36

REQUÊTESdes

et

L’examen

l’audience

Quelle est la procédure devant le juge administratif ?

Comment se déroule l’instruction ?

Comment se déroule l’audience ?

Les parties doivent-elles assister à l’audience ?

Comment est rendu le jugement ?

Les audiences sont publiques.

Les parties, ou leurs mandataires, sont avertis de la date de l’audience mais leur présence n’y est pas obligatoire. L’audience peut donc se tenir même sans la présence des parties ou de leurs mandataires (avocats notamment).

La présence des parties est fortement recommandée pour les procédures d’urgence en raison du caractère largement oral de la procédure contradictoire.

Plusieurs requêtes sont généralement examinées au cours d’une seule audience. Pour cette raison, les parties qui assistent à l’audience doivent signaler leur présence au greffier d’audience et, lorsque cela est possible, leur souhait d’exposer des observations

orales.

Assister

à l'AUDIENCE

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Le

JUGEMENT

Au terme de l'audience, l'affaire est mise en délibéré.

Les parties sont invitées à quitter la salle et la séance

publique s'achève.

Les magistrats se retirent et se réunissent pour

adopter une décision. La solution retenue est celle qui

a recueilli l'approbation de la majorité des magistrats.

Le sens de la décision est ensuite rendue publique au

bout d'un délai de 15 jours environ : c'est la « lecture ».

Le jugement est notifié aux parties dans les meilleurs

délais, par voie postale. Il est donc inutile de l'attendre

sur place.

La lettre de notification du jugement ou de l'arrêt indique

les délais et voies de recours éventuels contre celui-ci.

On parle des jugements du tribunal

administratif, des arrêts de la cour

administrative d'appel et des décisions

du Conseil d'État.

La procédure est essentiellement écrite

L'échange d'arguments se fait essentiellement par des

écrits : les mémoires. Le véritable débat se déroule ainsi avant l'audience lors de l'instruction du dossier.

Par conséquent, il ne faut pas attendre l'audience pour présenter des demandes, produire des pièces ou développer des arguments. Pour autant, le requérant ou son avocat est invité à s'exprimer pendant l'audience.

La procédure est contradictoire

Le tribunal recueille les arguments de toutes les personnes concernées par le litige et leur communique ceux des autres parties. Chacune des parties est ainsi en mesure de discuter l'énoncé des faits et les moyens juridiques que ses adversaires lui opposent.

Outre le requérant et le défendeur, qui est le plus souvent l'administration dont l'acte est contesté, une action en justice peut impliquer des tiers concerné par l'issue du litige (par exemple le bénéficiaire d'un permis de construire lorsqu'il est contesté par des voisins).

La procédure est inquisitoriale

Le juge organise et dirige l'instruction. Il peut demander aux parties des éclaircissements sur des points particuliers ou la production de pièces complémentaires.

La procédure devant le

JUGE administratif

Site internet du Conseil d'État

et portail des sites internet

des tribunaux administratifs

et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en

SAVOIR plus

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche8-8.indd 1-4 24/05/13 17:23

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Le COÛT de la procédure devant

la cour administrative d'appel

Introduire

une

ladevant REQUÊTECour administrative d'appel

Dans quels cas peut-on faire appel ?

Quel juge faut-il saisir pour faire appel ?

Quelles sont les conditions pour

faire appel ?

Comment formuler la requête

pour faire appel ?

Quel est le coût de la procédure ?

Quelle est la durée de la procédure ?

La DURÉE de la procédure

Devant une cour administrative d'appel

Le délai moyen qui sépare le dépôt d'une requête de son

jugement s'explique en partie par le temps nécessaire aux échanges de mémoires (c'est-à-dire les documents, au moyen desquels chaque partie développe son argumentation et répond à celle de son adversaire).

Si vous connaissez des personnes ayant soumis à la cour un litige identique Ou si votre requête est liée à d'autres, en le signalant au greffe, vous faciliterez le traitement de votre dossier.

Il peut être mis fin à la procédure

• Si vous obtenez satisfaction avant que l'affaire ne soit jugée : dans ce cas, la cour prononce un non-lieu.

• Si vous renoncez à votre requête : il y a alors désistement.

Dans ces deux cas, vous devez prévenir la cour dans les plus brefs délais.

Toute personne qui saisit le juge administratif doit s'acquitter d'une contribution de 35 €, à l'exception des personnes qui bénéficient de l'aide juridictionnelle, des contentieux relatifs à l'entrée, au séjour et à l'éloignement des étrangers et des référés «libertés» (art. L. 521-2 du CJA).

Quelles sont les modalités de paiement ?

Vous devez acheter 35 € de timbres fiscaux et les coller sur l'acte par lequel vous saisissez la justice. Si vous êtes représenté par un avocat, c'est lui qui s'en charge.

Par ailleurs, une procédure peut également être à l'origine de certains frais :

• Les dépens : ce sont les frais engagés pour mener d'éventuelles actions nécessaires à l'instruction (par exemple les honoraires de l'expert).

• Les honoraires d'avocat, le recours à un avocat étant obligatoire devant la cour administrative d'appel sauf deux exceptions figurant dans les conditions pour faire appel.

Si vos revenus sont faibles, vous pouvez demander à bénéficier de l'aide juridictionnelle qui permet la prise en charge par l'État de tout ou d'une partie des frais d'avocat. La demande se fait auprès du bureau d'aide juridictionnelle du tribunal de grande instance. (www.vos-droits.justice.gouv.fr)

Si vous avez dû engager des frais, notamment des frais d'avocat, à cause du recours, vous pouvez demander à la cour administrative d'appel de condamner votre adversaire à vous les rembourser.

La partie perdante

Elle ne peut pas obtenir le remboursement de ses frais et elle pourra en plus être condamnée à rembourser tout ou partie des frais d'avocat de son adversaire.

Enfin, si un appel est abusif, le juge peut infliger à son auteur une amende dont le montant maximum est

3000€.

À NOTER...

Site internet du Conseil d'État

et portail des sites internet

des tribunaux administratifs

et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en

SAVOIR plus

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche4-8.indd 1-4 24/05/13 17:41

JUGEMENTun

unpar rendu

les voies de recours:

Contester

tribunal

administratif

Comment contester le jugement d'un tribunal administratif ?

Quelle juridiction faut-il saisir ?

Que faire quand l'appel n'est pas possible ?

Existe-t-il un recours lorsqu'il s'agit d'une erreur dite matérielle ?

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Vous pouvez faire appel d'un jugement lorsque vous

estimez que le tribunal administratif n'a pas donné à

votre litige la solution que justifient les faits et les règles
de droit applicables. L'objet de l'appel est de soumettre la décision au contrôle d'une juridiction supérieure.

En règle générale, le délai d'appel est de deux mois. Il est indiqué dans la lettre accompagnant la notification de la décision rendue par le tribunal administratif.

Sauf cas particuliers, la requête en appel doit être présentée par un avocat.

L'appel doit tendre à l'annulation ou à la modification du jugement rendu par le tribunal administratif. La requête d'appel ne doit pas se contenter de reprendre les arguments développés devant le tribunal et doit comporter une critique du jugement contesté.

Pour certains types de litiges, il n'existe pas d'appel. La seule possibilité de contester le jugement est le pourvoi en cassation devant le Conseil d'État.

Faire APPEL d'un jugement

Vous pouvez consulter les dépliants relatifs à l'introduction d'un recours devant la cour administrative d'appel et à l'introduction d'un recours devant le Conseil d'État

À

NOTER...

Site internet du Conseil d'État

et portail des sites internet

des tribunaux administratifs

et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en

SAVOIR plus

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche9-8.indd 1-4 24/05/13 17:30

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Le COÛT de la procédure devant

le Conseil d'État

Introduire

une

ledevant REQUÊTE

Conseild'État

De quels types de demandes puis-je saisir le Conseil d'État ?

Quelles sont les conditions pour saisir le Conseil d'État ?

Comment formuler ma requête devant le Conseil d'État ?

Quel est le coût de la procédure ?

Quelle est la durée de la procédure ?

La DURÉE de la procédure

Devant le Conseil d'État

Le délai moyen qui sépare le dépôt d'une requête de son jugement est d'environ un an. Ce délai s'explique en partie par le temps nécessaire aux échanges de mémoires (c'est-à-dire les documents, au moyen desquels chaque partie développe son argumentation et répond à celle de son adversaire).

Si vous connaissez des personnes ayant soumis au Conseil d'État un litige identique

Ou si votre requête est liée à d'autres, vous faciliterez le traitement de votre dossier en le signalant au greffe.

Il peut être mis fin à la procédure

• Si vous obtenez satisfaction avant que l'affaire ne soit jugée : le Conseil d'État prononce un non-lieu.

• Si vous renoncez à votre requête : il y a alors désistement.

Dans ces deux cas, vous devez prévenir le Conseil d'État dans les plus brefs délais.

Toute personne qui saisit le juge administratif doit s'acquitter d'une contribution de 35 €, à l'exception des personnes qui bénéficient de l'aide juridictionnelle, des contentieux relatifs à l'entrée, au séjour et à l'éloignement des étrangers et des référés «libertés» (art. L. 521-2 du CJA).

Quelles sont les modalités de paiement ?

Vous devez acheter 35 € de timbres fiscaux et les coller sur l'acte par lequel vous saisissez la justice. Si vous êtes représenté par un avocat, c'est lui qui s'en charge.

Par ailleurs, une procédure peut également être à l'origine de certains frais, en particulier des honoraires d'avocats.

Si vos revenus sont faibles, vous pouvez demander à bénéficier de l'aide juridictionnelle qui permet la prise en charge par l'État de tout ou d'une partie des frais d'avocat. La demande se fait auprès du bureau d'aide juridictionnelle du Conseil d'État.

Si vous avez dû engager des frais, notamment des frais d'avocat, à cause du recours, vous pouvez demander au Conseil d'État de condamner votre adversaire à vous les rembourser.

La partie perdante

Elle ne peut pas obtenir le remboursement de ses frais et pourra être condamnée à rembourser tout ou partie des frais d'avocat de son adversaire.

Si un appel est abusif, le juge peut infliger à son auteur une amende, qui peut aller jusqu'à 3000€.

À NOTER...

En France, tout justiciable peut saisir les juridictions suprêmes.

C'est pourquoi, il existe un métier dédié au conseil et à l'accompagnement des justiciables qui souhaitent porter leur affaire devant ces juridictions : c'est le rôle de l'avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation appelé

encore avocat aux Conseils. Il est le seul habilité à vous représenter si vous souhaitez vous pourvoir en cassation devant le Conseil d'Etat ou devant la Cour de cassation.

Liste disponible auprès de l'Ordre des avocats au Conseil d'État et à la Cour de cassation (5, quai de l'Horloge, 75100 Paris), au greffe et au bureau d'information du public du Conseil d'État (1, place du Palais-Royal, 75100 Paris cedex 01). www.ordre-avocats-cassation.fr

Site internet du Conseil d'État

et portail des sites internet

des tribunaux administratifs

et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en

SAVOIR plus

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche5-8.indd 1-4 24/05/13 16:53

desDÉCISIONS

du

L'exécution

juge

administratif

Comment faire exécuter les décisions rendues ?

Comment contraindre l'administration à payer si elle a été condamnée à verser une somme d'argent?

Existe-t-il un moyen de contraindre l'administration à exécuter le jugement d'un tribunal administratif ou l'arrêt d'une cour administrative d'appel ?

Existe-t-il un moyen de contraindre l'administration à exécuter une décision du Conseil d'État ?

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

Site internet du Conseil d'État
et portail des sites internet
des tribunaux administratifs
et cours administratives d'appel

www.conseil-etat.fr

Twitter : @Conseil_Etat

pour en
SAVOIR plus

Lorsque le tribunal ou la cour a déjà prononcé une injonction

Dans certains cas, le requérant demande dans sa requête, de façon préventive, que le tribunal administratif ou la cour administrative d'appel inscrive dans son jugement ou son arrêt les mesures d'exécution que celui-ci impliquerait nécessairement. Le juge indique alors quelles mesures l'administration doit prendre et dans quel délai. Si l'administration ne respecte pas le délai indiqué, et dès son expiration, le requérant peut demander au juge de prononcer une

astreinte. La procédure est celle décrite précédemment pour la demande d'exécution.

Lorsque le Conseil d'État a déjà prononcé une injonction

Dans certains cas, le requérant demande dans sa requête, de façon préventive, que le Conseil d'État inscrive dans sa décision les mesures d'exécution que celle-ci implique nécessairement. Le Conseil d'État précise les mesures que l'administration doit prendre et le délai qui lui est donné pour le faire. Si l'administration ne respecte pas le délai indiqué, le requérant peut à l'expiration de ce délai signaler ses difficultés et demander au Conseil d'État de prononcer une astreinte. La procédure est celle décrite précédemment pour la demande d'exécution.

L'administration est tenue d'exécuter les décisions rendues par le juge administratif

Dans le cas contraire, vous pouvez obtenir l'exécution en vous adressant au juge qui a rendu la décision.

Si l'administration n'a pas été condamnée à vous verser une somme d'argent

La procédure d'aide à l'exécution et d'astreinte peut être mise en œuvre.

La procédure de la contrainte au

paiement

Elle permet quant à elle d’obtenir le paiement de la

somme d’argent que l’administration a été condamnée

à vous payer.

Faire exécuter les DÉCISIONS du juge administratif

À

NOTER...

COUPE PLI PLI PLI COUPE

depliant-conseil-etat-fiche10-8.indd 1-4 24/05/13 17:37

Dans la même collection « La justice administrative en pratique »

LA JUSTICE ADMINISTRATIVE EN PRATIQUE

de la

administrative

Le petit

DICTIONNAIRE

JUSTICE

Ce glossaire explique

les principaux termes utilisés

par le juge administratif.

Il n’est pas exhaustif

mais donne les clefs pour mieux

comprendre la procédure

et la décision du juge.

Retrouvez un glossaire plus complet

sur www.conseil-etat.fr/Les-Services/Glossaire

Décision rendue par un tribunal administratif. Par extension, le mot « jugement » peut être employé comme un synonyme de « décision de justice ».

Pour convaincre le juge que ses demandes sont fondées, raisons argumentées en droit et/ou en fait, invoquées par chaque partie dans son ou ses mémoires (par exemple, incompétence du signataire de l'acte, méconnaissance d'une disposition législative ou réglementaire).

Si le recours a perdu son utilité, le juge le constate en prononçant un non-lieu à statuer. Cette situation se produit notamment lorsque l'administration a donné satisfaction au requérant en cours de procédure.

Moyen invoqué par une partie mais qui n'a aucune conséquence sur la solution à apporter au litige (par exemple, un moyen fondé sur la méconnaissance d'un texte non applicable à la situation du requérant).

Observations écrites que les parties peuvent transmettre à la formation de jugement après la tenue de l'audience lorsque l'affaire a été mise en délibéré et que la décision de justice n'a pas encore été rendue.

1. Fait pour l'administration de communiquer une décision à la personne directement concernée. La date de notification marque le point de départ du

délai de recours, durant lequel cette personne peut contester la décision.

2. Fait de communiquer une décision de justice aux parties au procès. Le dernier article du dispositif de la décision de justice précise les personnes auxquelles cette décision est notifiée. La date de notification fait courir le délai de recours contre cette décision.

1. Décision de justice prise par un seul juge sans audience (par exemple, une ordonnance constatant l'irrecevabilité de la requête) ou par le juge des référés.

2. Le terme d'ordonnance désigne également certaines mesures d'instruction (par exemple, ordonnance de clôture d'instruction).

Moyen que le juge a l'obligation d'examiner, même s'il n'a pas été invoqué par les parties (par exemple, le moyen tiré de l'incompétence de l'auteur de la décision administrative attaquée).

Expression utilisée par le juge d'appel lorsqu'il confirme la solution du juge de première instance sur un fondement différent.

Jugement intervenant au cours de la procédure, notamment pour ordonner une mesure provisoire ou une mesure d'instruction, avant qu'intervienne le jugement final sur la requête.

Institution (par exemple, tribunal, cour) chargée de

juger au nom du peuple français.

Document par lequel une partie (demandeur ou défendeur) présente ses conclusions (ce qu'elle demande au juge) et les arguments de droit et de fait qui les appuient.

Eléments de droit et de fait sur lesquels est fondée une décision administrative ou la solution retenue par une décision de justice.

Exposé des motifs d'une décision administrative ou d'une décision de justice. Une décision de justice comporte obligatoirement une motivation.

Jugement

Moyens

Non-lieu

Note en délibéré

Notification

Ordonnance

Moyen d'ordre public

N'est pas fondé

à se plaindre

Moyen inopérant

Jugement avant dire droit

Juridiction

Mémoire

Motifs

Motivation

Dans les matières qui relèvent du plein contentieux,
le requérant peut obtenir du juge autre chose
ou davantage que l'annulation d'une décision
administrative.

Le juge peut, par exemple, annuler ou valider un acte
administratif mais également le réformer (modifier)
voire lui en substituer un nouveau. Il peut aussi
condamner l'administration à des dommages et
intérêts (indemnités).

Le contentieux de pleine juridiction recouvre des
recours d'une très grande variété :
contentieux contractuel, contentieux de la responsabilité,
contentieux fiscal, contentieux électoral…

Nom donné au recours formé devant le Conseil d'État,
afin d'obtenir la cassation d'une décision de justice
rendue en dernier ressort (dans la majorité des cas par
une cour administrative d'appel).

Procédure préalable qui permet de déterminer si
un pourvoi en cassation présenté devant le Conseil
d'Etat est, ou non, admis à être jugé. Pour cet examen
préalable, la procédure n'est pas contradictoire : le
Conseil d'Etat examine uniquement le pourvoi présenté
par le requérant. Si ce pourvoi est irrecevable ou ne
contient aucun moyen sérieux, il peut faire l'objet d'une

décision de non-admission, qui contient des motifs très brefs et met fin au procès. Si, à l'inverse, le pourvoi est admis en cassation, il est alors communiqué au défendeur dans le cadre de l'instruction contradictoire et fera l'objet d'une décision motivée.

Nom donné au recours dirigé contre les résultats d'une élection.

Magistrat chargé de l'instruction de l'affaire. Il étudie l'affaire et la met en état d'être jugée en prenant ou proposant les mesures d'instruction nécessaires (par exemple, communication de mémoire, demande de pièces, expertise). Lors de l'audience, c'est le rapporteur qui présente brièvement le litige. Il prend part au délibéré et à la rédaction du jugement.

Procédure permettant à un justiciable d'obtenir rapidement des mesures provisoires.

Acte de procédure accompli par une partie en temps utile durant l'instance, qui a pour effet de rendre recevable son recours ou ses écritures (par exemple, lorsque le requérant n'a pas produit la décision qu'il mattaque, il régularise son recours en la versant au dossier).

La procédure du référé liberté, prévue par l'article L. 521-2 du code de justice administrative, permet au juge d'ordonner, dans un très bref délai (en principe 48 h), toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une administration aurait porté, dans l'exercice d'un de ses pouvoirs, une atteinte grave et manifestement illégale. Pour obtenir satisfaction, le requérant doit justifier

d’une situationd’urgence qui nécessite que le juge intervienne dansles quarante-huit heures.

Procédure qui permet à un justiciable d’obtenir dans un bref délai la suspension d’un acte administratif, en attendant que le juge se prononce définitivement sur sa légalité, lorsque deux conditions sont réunies simultanément: il faut qu’il y ait une situation d’urgence justifiant la suspension et qu’il y ait un doute sérieux sur la légalité de la décision administrative contestée.

1. Recours administratif : demande faite à

l’administration de revenir sur sa décision. Il peut s’agir d’un recours gracieux, adressé à l’autorité qui a pris la décision, ou bien d’un recours hiérarchique,adressé au supérieur. Dans certains cas, ce recoursest obligatoire avant la saisine du juge.

2. Recours contentieux : action en justice par laquelleun requérant demande, par exemple, l’annulationd’une décision administrative ou la condamnationd’une personne publique à réparer un préjudice. Ceterme désigne aussi la demande d’annulation oude réformation d’une décision juridictionnelle (parexemple, recours en appel).

Magistrat chargé de faire connaître, en toute indépendance, son appréciation de l’affaire et de proposer la solution qu’il retiendrait à la formation de jugement. Il prononce ses conclusions au cours de l’audience publique, sauf dispense (voir Conclusions).

Ayant pris position publiquement, il ne participe pas au délibéré. Ses conclusions peuvent être ou non suivies par la formation de jugement.

Procédure qui permet au juge de transmettre une question échappant à sa compétence et posant une difficulté sérieuse à la juridiction compétente et de sursoir à statuer dans l’attente de sa réponse (par exemple, lorsque le juge administratif transmet au juge judiciaire une question portant sur la nationalité du requérant). Lorsque la question pose une difficulté sérieuse portant sur l’interprétation ou la validité d’un acte de l’Union européenne, elle est transmise à la Cour de justice de l’Union européenne.

Procédure prévue par l’article 61-1 de la Constitution, par laquelle tout justiciable peut soutenir à l’occasion d’un procès, qu’une loi porte atteinte aux droits et libertés que la Constitution garantit.

Lorsqu'une QPC est soulevée devant un tribunal administratif ou une cour administrative d'appel, celle-ci est transmise au Conseil d'État dans les meilleurs délais, si les conditions légales sont remplies. Dans un délai de trois mois, le Conseil d'État procède alors à un second examen de cette question. Il la transmet au Conseil constitutionnel si la loi contestée est applicable au litige, si elle n'a pas déjà été déclarée conforme à la Constitution et si la question est nouvelle ou présente un caractère sérieux. A l'occasion d'un litige porté devant lui, le Conseil d'Etat peut aussi être directement saisi d'une telle question.

Plein contentieux

Pourvoi

Procédure d'admission

du pourvoi en cassation

Protestation

Rapporteur

Référé

Régularisation

Référé liberté

Recours Référé suspension

Rapporteur public

Question préjudicielle

Question prioritaire

de constitutionnalité

(QPC)

Document par lequel un justiciable saisit une juridiction

d'un recours contentieux.

Acte par lequel l'administration décide de faire disparaître pour l'avenir comme pour le passé une décision qu'elle a prise. Cette décision est alors supposée n'avoir jamais existé.

Liste des affaires inscrites à l'audience, en vue d'être jugées. Elle est affichée dans les locaux de la juridiction.

Formule employée par le juge lorsqu'il n'est pas nécessaire de trancher certaines questions ou de répondre à certains moyens pour trancher le litige (par exemple, lorsque le juge peut annuler la décision attaquée en ne retenant qu'un seul des moyens).

Lorsque le fondement juridique (base légale) de la décision attaquée est erroné, mais que la même décision aurait pu être prise sur un autre fondement juridique, le juge peut le substituer à celui que l'administration avait initialement retenu. Le juge ne peut toutefois procéder à cette substitution que si elle ne prive le requérant d'aucune garantie.

Lorsque l'administration constate que les motifs de sa décision ne permettent pas de la justifier légalement, elle peut demander au juge de leur substituer un autre motif.

Report du jugement d'une affaire jusqu'à un événement déterminé (par exemple, la réponse à une question préjudicielle, la remise d'un rapport d'expertise).

Première partie d'une décision juridictionnelle, qui résume la procédure en présentant notamment l'ensemble des mémoires produits par les parties,

ce qu'elles demandent à la juridiction et les moyens qu'elles invoquent. Les visas recensent ensuite les textes sur lesquels le juge s'appuie pour rendre sa décision.

Requête

Retrait

Rôle

Sans qu'il soit besoin de …

Substitution de base légale

Substitution de motifs

Sursis à statuer

Visas

Fait de mettre fin, pour l'avenir, à une règle générale ou à une mesure individuelle.

Si, malgré une mise en demeure adressée par la juridiction, une partie ne produit pas de mémoire en défense, le juge considère qu'elle a admis les faits tels qu'ils sont présentés dans la requête. Le juge vérifie néanmoins que cette version des faits (présentés dans la requête) n'est pas contredite par les pièces du dossier et confronte les faits aux règles de droit. L'acquiescement aux faits d'une partie n'implique pas nécessairement que le juge donne raison à l'autre partie.

Possibilité offerte aux personnes à faibles revenus de bénéficier d'une prise en charge totale ou partielle par l'État de leurs frais de justice (honoraires d'avocat notamment) selon le niveau des ressources dont elles disposent.

Personne dont la compétence ou les connaissances peuvent éclairer les juges sur la solution à donner au litige. Cette personne est invitée par les juges à produire des observations d'ordre général sur certains points, sans avoir accès aux pièces du dossier. Son avis est consigné par écrit, puis communiqué aux parties.

L'amicus curiae n'est ni rémunéré, ni indemnisé.

Possibilité pour une partie de faire rejuger l'affaire par la juridiction supérieure si elle n'a pas obtenu, en tout ou partie, satisfaction devant un tribunal administratif ou une autre juridiction de premier ressort. En règle générale, c'est la cour administrative d'appel dont dépend le tribunal administratif qui a rendu le jugement contesté qui est compétente. Dans certains cas particuliers, l'appel doit être porté devant le Conseil d'État.

Lorsqu'un jugement est prononcé, on dit qu'il acquiert l'autorité de la chose jugée. Cette autorité fait obstacle à la méconnaissance ou la contestation de ce qu'il juge.

Le recours en cassation devant le Conseil d'État, juridiction suprême de l'ordre administratif, n'est pas destiné à faire juger une nouvelle fois la totalité de l'affaire. Seuls un vice de forme, un vice de procédure, une erreur de droit ou une violation de la loi commis par les juges du fond (c'est-à-dire du tribunal administratif ou de la cour administrative d'appel) peuvent être invoqués devant le juge de cassation. En revanche, les appréciations de fait (sauf dénaturation) ne peuvent plus être discutées.

Fin de l'instruction et du débat contradictoire entre les parties. La clôture de l'instruction intervient à l'initiative du juge ou automatiquement à une date fixée par le code de justice administrative. Les mémoires produits après cette date ne sont en principe pas pris en compte par la formation de jugement, qui considère que l'affaire est en état d'être jugée.

Une autorité administrative est en situation de compétence liée lorsqu'elle est obligée de prendre une décision précise si elle constate que certaines conditions sont remplies. Elle n'a alors aucun pouvoir d'appréciation.

1. Les conclusions d'une requête ou d'un mémoire désignent ce que le justiciable, qu'il soit demandeur ou défendeur, sollicite du juge administratif (par exemple, annulation d'une décision, condamnation d'une personne publique au versement d'une indemnité, remboursement des frais de procédure, rejet de la requête).

2. Les conclusions du rapporteur public sont l'exposé lors de l'audience par ce magistrat des éléments de l'affaire et de la solution qu'il propose en toute indépendance à la formation de jugement.

Dans certains contentieux, le rapporteur public peut être dispensé, à sa demande, de prononcer lors del'audience ses conclusions.

La procédure d'avis contentieux permet à un tribunal administratif ou à une cour administrative d'appel de transmettre au Conseil d'Etat une question de droit nouvelle posée dans une requête. Cette question doit présenter une difficulté sérieuse et être posée dans de nombreux litiges. Le Conseil d'Etat examine alors la question dans un délai de trois mois.

Si une partie qui n'a pas obtenu satisfaction devant le juge en premier ressort forme un appel (dit principal),

la partie en défense peut elle aussi former un appel (dit incident) si le jugement de premier ressort ne lui avait pas donné entièrement satisfaction.

Cet appel incident formé en réaction à l'appel principal peut être dirigé contre l'auteur de cet appel principal (l'appelant) ou contre d'autres parties en défense.

Décision rendue par une cour administrative d'appel.

Pour le Conseil d'État, le terme employé est celui de « décision ».

Séance publique à laquelle sont convoquées les parties (et leurs avocats lorsqu'elles sont représentées).

Durant l'audience publique, le rapporteur présente brièvement l'affaire. Puis, le rapporteur public prononce ses conclusions sauf s'il en a été dispensé par le président de la formation de jugement. La parole est ensuite donnée aux parties (ou à leurs avocats) qui peuvent présenter des observations orales.

Abrogation

Acquiescement aux faits

Aide juridictionnelle

Amicus curiae

Appel

Autorité de chose jugée

Cassation

Clôture de l'instruction

Compétence liée

Conclusions

Avis contentieux

(article L. 113-1 du code de justice

administrative)

Appel incident

Arrêt

Audience publique Effacement d'une dette par le juge, notamment en matière fiscale.

Les « décisions » désignent les jugements rendus par le Conseil d'Etat. Au sens large, les décisions juridictionnelles ou décisions de justice désignent tout jugement.

Phase du jugement d'une affaire. Le délibéré a lieu après l'audience publique, il est secret. Les membres de la formation de jugement débattent alors de l'affaire et prennent une décision sur la solution à y donner. Le rapporteur public n'y participe pas.

Part des frais engendrés par le procès (frais d'expertise notamment) normalement supportés par la partie perdante. Les honoraires d'avocat ne sont pas compris dans les dépens (voir frais exposés non compris dans les dépens).

Partie finale d'une décision de justice, qui vient à la suite de l'exposé des motifs et statue sur les demandes dont le juge est saisi (par exemple, annulation de la décision attaquée, rejet du recours, charge des dépens). Le dispositif est présenté sous la forme d'articles.

Le requérant peut toujours se désister, c'est-à-dire renoncer à son recours avant que la juridiction ne se prononce. Il le fait par exemple quand il a obtenu satisfaction, en tout ou partie, de l'administration avant le jugement, ou quand l'affaire ne présente plus d'intérêt pour lui.

Mesure ordonnée par le juge qui consiste à demander l'avis d'un expert sur des éléments techniques (par exemple médicales, géologiques, d'ingénierie). Le rapport de l'expert aide le juge à apprécier, par exemple, la part de responsabilité de chaque partie, le montant de chacun des préjudices subis, etc. Ce rapport est transmis par l'expert à la juridiction, qui

le communique aux parties, afin qu'elles puissent e

prendre connaissance et en débattre.

Frais de justice autres que les frais d'expertise et d'enquête (appelés les dépens, voir déf.). Il s'agit essentiellement des honoraires d'avocats. A l'issue du procès, la partie perdante peut être tenue de rembourser les frais non compris dans les dépens qu'une autre partie a exposés.

1. Une décision faisant grief est une décision qui a un impact sur la situation juridique d'une personne et qui peut en conséquence être contestée devant le juge. A titre de contre-exemple, un avis donné par une commission consultative ne fait pas grief et ne peut pas être attaqué : seule la décision prise par l'administration en se fondant sur cet avis pourra l'être.

2. Dans le contentieux électoral, le terme « grief » est synonyme de moyen. Il désigne les arguments juridiques mis en avant pour demander l'annulation des résultats d'une élection.

1. Une décision administrative est entachée d'incompétence lorsque l'autorité qui l'a adoptée n'avait pas le pouvoir de la prendre.

2. Le juge administratif peut se déclarer incompétent pour examiner une affaire lorsque celle-ci ne devait pas être présentée devant une juridiction de l'ordre administratif mais devant une juridiction de l'ordre judiciaire (par exemple tribunal d'instance, tribunal depolice…).

Moyen de défense consistant à soutenir que la requête présentée au juge est irrecevable.

Dans une juridiction, ensemble des agents qui sont chargés de la réception et de l'enregistrement des requêtes, qui assistent les magistrats dans la conduite de l'instruction, qui organisent les audiences et qui notifient les décisions de justice.

Ordre adressé par le juge à l'administration afin qu'elle prenne les dispositions nécessaires à l'exécution d'une décision de justice. Cet ordre peut consister à obliger l'administration à prendre une mesure dans un sens déterminé ou bien à la contraindre à procéder à un nouvel examen d'une demande.

Obligation, pour le juge d'appel, de réexaminer l'ensemble du litige lorsqu'il n'annule pas le jugement de première instance pour un vice de forme ou de procédure. Si le juge d'appel estime que les motifs du jugement du tribunal administratif sont erronés, il réexamine les autres moyens qui avaient été présentés devant le tribunal administratif.

Pouvoir du juge d'appel de statuer directement sur le litige, tel que présenté devant le tribunal administratif,

lorsqu'il annule le jugement du tribunal administratif en raison d'un vice de forme ou de procédure.

Moyen soulevé par une des parties qui consiste à mettre en avant l'illégalité de l'acte administratif sur le fondement duquel a été pris l'acte attaqué.

Recours dans lequel il est demandé au juge d'annuler un acte administratif en raison de son illégalité, pour l'avenir mais également pour le passé (par exemple, incompétence de l'auteur de l'acte, violation de la loi).

Décharge

Décision

Délibéré

Dépens

Dispositif

Désistement

Expertise Grief

Incompétence

Fin de non-recevoir

Greffe

Injonction

Frais exposés et non compris

dans les dépens

(article L. 761-1 du code de justice administrative)

Effet dévolutif de l'appel

Evocation

Exception d'illégalité

Excès de pouvoir

Phase de la procédure qui débute par la communication de la requête au défendeur par la juridiction. Grâce aux échanges de mémoires écrits contradictoires entre les parties et aux mesures qui peuvent être ordonnées par le juge (par exemple demande de pièces, expertise), l'instruction a pour objet de mettre l'affaire en état d'être jugée. Cette phase est secrète et prend fin lors de la clôture de l'instruction (voir Clôture de l'instruction)

Fait pour une personne de se joindre spontanément à une procédure en cours devant le juge sans l'avoir initiée et sans y être appelée par le juge. En général, l'intervention a pour objectif d'appuyer la position du requérant (intervention en demande) ou celle du défendeur (intervention en défense).

Instruction

Intervention

Une requête est irrecevable si elle ne respecte pas les règles de la procédure contentieuse (par exemple, dépôt de la requête dans un délai précis, exposé de conclusions et moyens, intérêt pour agir). Dans ce cas, sauf régularisation de l'irrecevabilité (quand elle

est possible), la requête doit être rejetée par le juge.

Fait de statuer par une seule décision sur plusieurs requêtes.

Irrecevabilité

Jonction

Dans le droit procédural, lorsqu'il y a intérêt à ce que deux affaires puissent faire l'objet d'un seul et même jugement et qu'il existe un lien suffisant entre elles, la juridiction peut, soit à la demande des parties, soit d'office, ordonner la "jonction" des instances dont elle est saisie.

Injonction

Ordre donné par le juge aux parties ou aux auxiliaires de la justice, dans une cause dont il est saisi. *Arrêt portant injonction. Injonction de payer. Injonction de faire,* d'accomplir ce à quoi on s'est engagé par contrat. *La Cour des comptes peut adresser des injonctions aux comptables publics.*

.....